

(كتاب)

غاية التبيان لما به ثبوت الصيام والافطار في شهر
رمضان طبعه افعل وقول سيد المرسلين
وعليه جميع مذاهب المسلمين
للسبكي محمود بن محمد خطاب لزال
هو و باقي المؤمنين في
كلاسة الوهاب

جزء بيان مؤلفات صاحب الكتاب

٤ كتاب أعذب المسالك المحمودية في التصوف والاحكام
الفقهية

٤ حاشية مجموع الامير في مذهب الامام مالك
الرسالة البديعة الرفيعة في رد على من طغى بخالف
الشرعية

تحفة الابصار والبصائر في كيفية السير مع الجنائز الى المقابر
النصيحة النونية في الحث على العمل بالشرعية الحميدة
رسالة البسالة

رسالة مبادئ العلوم

حاشية ديباجة الرسالة البديعة الرفيعة
حقوق الطبع محفوظة للأوف

طبع بالطبعة الجديدة المصرية سنة ١٣١٧ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجد لفتح ختم الالهة في دياجي أراضى سموات الوصال * فسمما سنا ورد الرد
حتى صام عما عدا كمال الجلال * والصلاة والسلام على تاموس اطلاق تقييد
النوال * وعلى آله وأصحابه الذين نحلوا العصاب تراقى من غص عن سبيل
الفلاح * فأحرزوا في مضمار السبق جمع الجمع وروح روح الراح * مع نور
النور من بروج سر أسرار الجلال * أما بعد فيقول محمود بن محمد بن أحمد
خطاب السبكي الأزهرى * أتبع ترحه ومن لنهيج المصطفى اقتنى بينبوع وفى *
ان الواجب الضرورى الجملى * المحافظة على العمل بشريعة ذى اللطاف الخفى *
المزلة على عين العمون والنور الاولى * لاسمى واجب الصيام * الذى هو أحد
دعائم الاسلام * التى بها اليها خصوصاً فى الكون الأخرى * فلذا صدحت
الورق لعرف شذيه فى حان اقبالها المخصوص * ونسابت فى هبقى رياض
تقوعه أفراس قصص النصوص * مسابرة للنكس والا فالشموس لا يعلوهانى *
اذ أنه بزغت صحابه * من غياهب ذى غرابه * فأمرت بدمر المقال فى تحوم

السامري • فأذاع ما أذاع • وسبغت اذاعتها خبيث البقاع • بأنه يجب العمل بقول
الحاسب والتجيم في ثبوت الصيام والافطار كأنص عليه الامام الشافعي • مع أن
الواقع بضد هذه الاشاعة • وأنه لا بد من رؤية الهلال أو كمال العدة كما نص
عليه صاحب الشفاعة • واتفقت عليه الاثمة الأربعة وغيرهم من له إلى العليا
مطى • فلا عبرة بحساب ولا تجيم • ولو بالنسبة للحاسب أو المنجم بإجماع السلف
ذوى الالب السلام • كما استعمله علم يقين نشرنا بعد مطى • فلذا اعتمدنا على من منه
البده واليه المآب • في اظهار مؤلف وجيز يكون به فصل الخطاب • طبقا لقول
وفعل السابق الحاتم الذي لم يفرط في التبيان من شئ (وسميته غاية التبيان) لما
به ثبوت الصيام والافطار في شهر رمضان • فالتقيا بك إلى آخر القصص مع
الانصاف والاخلاص إلى •

مطلب بيان ما به ثبوت الصيام والافطار • عند السادة

الحنفية لا زال طالعهم سامي المآب •

قال في تنوير الابصار وشرحه الدر المختار ما نصه (وقبل بلا دعوى و) بلا
(لفظ اشهد) وبلا حكم و مجلس قضاء لانه خبر لاشهادة (للاصوم مع علة
كقيم) وغبار (خبر عدل) أو مستور على ماصعه البزازي على خلاف
ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقا وهل له أن يشهد مع علمه بفسقه قال البزازي
نعم لان القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قنا أو أنثى أو محدودا في
قذف تاب) بين كيفية الرؤية أولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على
آخر كعبد وأنثى ولو على متاهما ويجب على الجارية المخدرة أن تخرج
في ليلتها أي الرؤية بلا اذن مولاه أو تشهد كما في الحافظية (وشرط للفظ
مع العلة أي من غيم وغبار ودخان والعدالة) نصاب الشهادة ولفظ
أشهد) وعدم الحد في قذف لتعلق نفع العبد لكن (لا) بشرط (الدعوى) كما
لا تشرط في عتق الامة وطلاق الحرة (ولو) كانوا يملكون لاحاكم فيها صاموا بقول
ثقة وأفطر وا باخبار عدلين) مع العلة (للضرورة) ولوراء الحاكم وحده خير في
الصوم بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف العبد كما في الجوهرة ولا
عبرة بقول المؤقتين ولو عد ولا على المذهب (و) قبل (بلا علة جمع عظيم يقع

العلم الشرعي وهو غلبة الظن (بخبرهم وهو مقوض الى رأى الامام من غير
 تقدير بعدد) على المذهب وعن الامام أنه يكتفى بشاهدين واختاره في البحر
 وصحح في الاقضية الا كتفاء بواحد ان جاء من خارج البلد أو كان على مكان
 مرتفع واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات رمضان والعيد أن يدعى وكالة
 معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر أى الحاضر بالدين ولو وكالة وينكر
 الدخول فيشهد الشهود برؤية الهلال فيقضى عليه به ويثبت دخول الشهر
 ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدا أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان
 برؤية الهلال) في لمسة كذا (وقضى) القاضي (به) ووجد استجماع
 شرائط الدعوى قضى (أى جاز لهذا) (القاضي) أن يحكم (بشهادتهما) لان قضاء
 القاضي حجة وقد شهدا به لآلوشهد برؤية غيرهما لانه حكاية نعم لو استفاض
 الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره (وبعد صوم
 ثلاثين بتول عدلين حل الفطر) الباء متعلقة بصوم وبعد متعلق بحل لوجود
 نصاب الشهادة (و) لو صاموا (بقول عدل) حيث يجوز وغم هلال الفطر (لا)
 يحصل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن
 الذخيرة أنه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل والا
 لا (و) هلال (الأضحى) وبقيته الاشهر التسعة (كالقنطر) على المذهب
 ورؤيته بالنهار ليلة الاية مطلقة على المذهب ذكره الحدادي (واختلاف
 المطالع) ورؤيته نهارا قبل الزوال وبعده (غير معتبر على) ظاهر (المذهب)
 وعليه أكثر المشايخ وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة (فيلزم أهل المشرق برؤية
 أهل المغرب) اذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب كما مر وقال
 الزيلعي الاشبه أنه يعتبر لكن قال الكمال لاخذ بظاهر الرواية أحوط اه
 قال محشبة ابن عابدين (قوله لانه خبر لاشهادة) قال في الهداية لانه أمر ديني
 فأشبهه رواية الأخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى
 والمروءة والشرط أدناها هو ترك الكبار والاصرار على الصغائر وما يخل بالمروءة
 ويلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغيا بحر (قوله على المذهب) خلافا للامام الفضلي
 حيث قال انما يقبل الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت في خارج البلد في الصحراء
 أو يقول رأيت في البلدة من بين خال السحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل

كذا في الظهريّة بحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف الشهادة
 على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل
 رجلان أو رجل وامرأتان ح (قوله كعبد وأنتي) أي كما تقبل شهادة عبد
 وأنتي (قوله ويجب على الجارية المخدرة) علم منه وجوب خروج الحرة المخدرة
 بلا اذن زوجها وكذا غير المخدرة والمزوجة بالاولى قال ط والظاهر ان محل
 ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والا فلا (قوله نصاب الشهادة) أي على
 الاموال وهو رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) علة لاشتراط
 ما ذكر في الشهادة على هلال الفطر بخلاف هلال الصوم لان الصوم امر ديني
 فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع دنيوي للعباد فأشبهه سائر حقوقهم
 فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله ببلدة) أي اوقرية قال في السراج ولو تفرد
 واحد برؤيته في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر ليشهد وهو ثقة بصومون
 بقوله اه قلت والظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسماع المدافع أو رؤية
 القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة
 للعمل كما مر حوا به واحتمال كون ذلك لغیر رمضان بعينه اذ لا يفعل مثل ذلك
 عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان (قوله لاحاكم فيها) أي لا قاضي ولا
 والى كما في الفتح (قوله صاموا بقول ثقة) أي اقتراضا لقول المصنف في شرحه
 وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا ط (قوله مع العلة) قيد لقوله صاموا
 وأفطروا (قوله للضرورة) أي ضرورة عدم وجود حاكم يشهد عنده
 (قوله بين نصب شاهد) أي يحمله شهادته أفاده ح لكن عبارة الجوهرة بين
 أن ينصب من يشهد عنده الخ والظاهر ان المعنى أن الحاكم ينصب رجلا
 نائبا عنه ليشهد عند ذلك النائب كما قالوا فيما لو وقعت للحاكم خصومة مع
 آخر ينصب نائبا ليحكم كما عنده اذ لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه
 وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله بخلاف العبد) أي هلال العيد
 اذ لا يكفي فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول المؤقتين) أي في وجوب الصوم
 على الناس بل في العراج لا يعتبر قواهم بالاجماع ولا يجوز للمجتمعات ان يعمل بحساب
 نفسه وفي النهر فلا يلزم بقول المؤقتين انه أي الهلال يكون في السماء ليلة
 كذا وان كانوا عدولا في الصحيح كما في الايضاح والامام السبكي الشافعي

تأليف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب قطعي اه ومثله في شرح
 الوهبانية قلت ما قاله السبكي رده متأخرا وا أهل مذهبه منهم ابن حجر
 والرملي في شرح المنهاج وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي (سئل) عن
 قول السبكي لو شهدت بيعة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال
 الحساب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب لان الحساب
 قطعي والشهادة ظنية وأطال في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما اذاروى
 الهلال نهرا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت
 بيعة برؤية دلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لان
 الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين أو ناقصا يغيب ليلة وغاب الهلال
 الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء
 اسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا (فأجاب) بأن المعمول به في
 المسائل الثلاث ما شهدت به البيعة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين وما
 قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيعة
 مخالفة لأصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه أن الشارع لم يعتمد الحساب
 بل ألغاه بالكلية بقوله (نحن أمة أمة لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا
 وهكذا) وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام اه
 والاستتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولأن الشاهد قد يشبهه عليه الخ
 لا أثر لها شرعا لا يمكن وجودها في غيرها من الشهادات اه (قوله وقبل بلا
 علة) أي أن شرط القبول عند عدم علة في السماء لهلال الصوم أو الفطر أو
 غيره ما يكفي الامداد ولا يشترط فيهم الحرية ولا الدعوى (قوله أن يدعى)
 بالبناء للمجهول أو للعلوم وفاعله ضمير المدعى المفهوم من قوله أي بأن يدعى مدع
 على شخص حاضر بأن فلانا الغائب له عليك كذا من الدين وقد قال لي اذا
 دخل رمضان فأنت وكيلي بقبض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر
 دين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول (قوله
 شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسماء علة أو كان القامى يرى ذلك فارتفع
 بحكمه الخلاف أو على الرواية التي اختارها في البحر (قوله وقضى) أي وأنه
 قضى فهو عطف على شاهد والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء ضمنا كما

تقدم لما علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) اظهر أن المراد
بالجواز الصحة فلا ينافي الوجوب (قوله لأنه حكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية
ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا
لو شهدوا برؤية غيرهم وأن القاضي تلك المصير أمر الناس بصوم رمضان لأنه
حكاية لفعل القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قيد بقوله ووجد
استجماع شرائط الدعوى (قوله نعم الخ) في المخيرة قال شمس الأئمة الخوافي
الصحيح من مذهب اصحابنا أن الخبر إذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة
الأخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اهـ ومثله في الشرع نبلاية عن المغني قلت
ووجه الاستدراك أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء القاضي
ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن تلك البلدة
صاموا يوم كذا لم يزم العمل بها لأن البلدة لا تخلو عن حاكم شرعي عادة فلا بد من
أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة
بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بأن أهل تلك البلدة رأوا
الهِلال وصاموا لأنها لا تفيد اليقين فلذا لم تقبل إلا إذا كانت على الحكم أو على
شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والافهني بمجرد اخبار بخلاف الاستفاضة
فانها تفيد اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل قال الرحبي معنى
الاستفاضة ان تأتي من تلك البلدة جماعات متعددة من كل منهم يخبر عن أهل
تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوع من غير علم بمن أشاعه كما
قد تشيع أخبار يتحدث بها سائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كما ورد أن في
آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة فيتكلم بالكلمة فيتحدون بها ويقولون
لا ندري من قالها فقل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا عن أن يثبت به حكم اهـ
قلت هو كلام حسن ويشير إليه قول الذخيرة إذا استفاض وتحقق فإن التحقق
لا يوجد بمجرد الشيوع (قوله حيث يجوز) حيث تقيده أي بان قبله
القاضي في الغم أو في الصحو وهو من يرى ذلك فتح أي بأن كان شاهدا أو
يرى قول الطحاوي بقبول شهادته في الصحو إذا جاء من الصحراء أو كان على
مكان مرتفع في المصر وقدمنا ترجمته وما هنا يرجعه أيضا فقد قال في الفتح
في قول الهداية إذا قبل الإمام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على

الاطلاق (قوله وغم هلال الفطر) الجملة حالية قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف (قوله لا يحل) أى الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعز ذلك الشاهد أى لظهور كذبه (قوله لكن الخ) استدراك على ما ذكره المصنف من أن خلاف محمد فيما اذا غم هلال الفطر بأن المصريح به في الذخيرة وكذا في المعراج عن المجتبى أن حل الفطر هنا محل وفاق وانما الخلاف فيما اذا لم يغم ولم ير الهلال فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله شمس الأئمة الحلواني وحرره الشرنبلالي في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتبعا فيكم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وسئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال شمس الأئمة في شرح السكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تقبل ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اهـ (قوله في الزيلعي الخ) نقله لبيان فائدة لم تعلم من كلام الذخيرة وهي ترجيح عدم حل الفطر ان لم يغم شوال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من ألفاظ الترجيح يمكنه مخالف لما علمته من تصحيح غاية البيان لقول محمد بالحل نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد بالحل اذا غم شوال بناء على تحقق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحديثه بما في غاية البيان في غير محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله والاضحى كالقمار) أى ذو الحجة كشوال فلا يثبت في القيم الا برجلين أو رجل وامرأتين وفي الصحيح لا بد من زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان وصححه في التحفة والاول ظاهر المذهب وصححه في الهداية وشروحه والتبيين فاختلف التصحيح وتأييد الاول بأنه المذهب بحر (قوله لليلة الا تية مطلقا) أى سواء رؤى قبل الزوال أو بعده (قوله واختلاف المطامع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع (قوله ورؤيته نهار الخ) مرفوع عطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها أنه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الخاتمة فلا يصام له ولا يفطر وأعادته وان علم بما قبله ليفيد أن قوله لليلة الا تية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت

ضرورة كمال العدة (قوله على ظاهر المذهب) اعلم ان نفس اختلاف المطالع
 لا تراعى فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدتين بعد بحيث يطالع الهلال ليلة كذا
 في إحدى البلدتين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن انفصال الهلال عن
 شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق
 لا يلزم ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت
 الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لا آخرين وغروب لبعض
 ونصف ليل لغيرهم كافي ان يلغى وقدّر البعد الذي يختلف فيه المطالع مسيرة
 شهر فأكثر على ما في القهستاف عن الجواهر اه وفي شرح المنهاج للرملي
 وقد نبه الناج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة
 وعشرين فرسخاً وأنتى بها الوالد والاوجه أنها تحديدية كما أفق به أيضاً اه
 قلحفظ وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل
 قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحداً العمل بمطالع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل
 يجب العمل بالاسبق رؤية حتى لو رؤى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب
 ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق قبل بالاول
 واعتمده الزيلعي وصاحب القيض وهو الصحيح عند الشافعية لأن كل قوم
 مخاطبون بما عندهم كما في أوقات الصلاة وأيده في المهرز بما مر من عدم وجوب
 العشاء والوتر على فاقه وقمهما وظاهر الرواية الثانیة وهو المعتبر عندنا وعند
 المالكية والحنابلة لتعلق الخطاب عاماً بمطلق الرؤية في حديث صوموا لرؤيته
 بخلاف أوقات الصلوات بمعنى أن اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم
 لتعلقه بمطلق الرؤية بخلاف أوقات الصلوات فإنه يلزم كل قوم العمل بما
 عندهم (قوله قبلزم) فاعله ضمير يعود الى ثبوت الهلال أي هلال الصوم أو
 الفطر وأهل المشرق مفعوله أو مجهول والنائب أهل (قوله بطريق
 موجب) كأن يتحمل اثنان الشهادة أو يشهدا على حكم القاضي أو
 يستفيض الخبر بخلاف ما اذا أخبرا أن أهل بلدة كذا رأوه لأنه حكاية حيث
 (قوله كما مر) أي عند قوله شهدا أنه شهد حيث اه المقصود من ابن
 عابدين (ولو) رأى مكاف هلال رمضان أو الفطر ورد قوله بدليل شرعي
 بان كان فاسقاً مثلاً صام وجوباً وقيل ندباً فان أفطر قضى فقط فبهما أي

هلال رمضان والفطر أما عدم الكفارة في هلال رمضان فلتشبهه الرد
وأما في هلال الفطر فليكونه يوم عيده عنده كما في النهر وغيره والراجع عدم
الكفارة أن أفطر قبل الرد لشهادته لأنما آره يحتمل أن يكون خيالا لا هلالا
فقد روى أن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أمر الذي قال رأيت الهلال
أن يمسح حاجبيه بالماء ثم قال له أين الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت
بين حاجبيك لحبتها هلالا وهذا تعليل لعدم وجوب الكفارة في هلال
رمضان أما في هلال شوال فعدم لزوم الكفارة لكونه يوم عيده عنده كما أمر
وأما لو أنظر في هلال رمضان بعد قبول شهادته فتجب الكفارة عليه بالاختلاف
إذا كان عدلا وعلى الأصح لو كان فاسقا لانه يوم صوم الناس كذا في كتب
المذهب **تنبيه** لا يصام يوم الشك وهو مايلي التاسع والعشرين من
شعبان الا نفلا ويكره غيره ولو صامه المقيم لوجب آخر كره تنزيها وينفع عنه
أي عن الواجب في الأصح ان لم يظهر رمضانته فان ظهرت فعن رمضان
وان كان مسافرا ونوى فيه واجبا آخر لم يكره لان اداء رمضان غير واجب
عليه ويقع عما نوى وان بان أنه من رمضان وعند محمد وأبي يوسف يكره
كأنهم ويجزئ عن رمضان ان بان أنه منه ولو جزم أن يكون من رمضان
كره تحريما لتشبهه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في صومهم اهـ **المختص** من
تدوير الابصار وشرحه وحاشيته وعبارة الالهامة محمد مثلا مسكين بعد
قول الكافر (ولا يصام يوم الشك الا تطوعا) والشك ما استوى فيه طرف
العلم والجهل وذابان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان
فوقع الشك في اليوم الثلاثين أنه من شعبان أو من رمضان وهذه المسئلة على
وجوه **أحدها** أن ينوي صوم رمضان وهو مكروه يعني تحريما ثم ان
ظهر أن اليوم من رمضان يجزئه أي لانه شهد الشهر وصامه وان ظهر أنه
من شعبان كان تطوعا وان أفطر لم يقضه **ثانيها** أن ينوي عن واجب
آخر وهو مكروه أيضا يعني تنزيها ثم ان ظهر أنه من رمضان يجزئه أي
لوجود أصل التنية وان ظهر أنه من شعبان قبل يكون تطوعا وقبل أجزاء
عن الذي نواه وهو الأصح **ثالثها** أن ينوي التطوع وهو غير مكروه
وعند البعض مكروه **رابعها** أن يتردد في أصل التنية بأن ينوي أن

يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه
لا يكون صائما أى لعدم الجزم في العزيمة **خامسها** أن يتردد في وصف
النية بأن ينوي ان كان غدا من رمضان أن يصوم عنه وان كان من شعبان
فمن واجب آخر وهذا مكره ثم أن ظهر أنه من رمضان أجزاء أى لوجود
الجزم في أصل النية وان ظهر أنه من شعبان لا يجزئته عن واجب آخر أى
لعدم الجزم به ويكون تطوعا **سادسها** أن ينوي عن رمضان ان كان
غدا منه وعن التطوع ان كان من شعبان وهذا مكره أيضا أى تنزيها ثم
ان ظهر أنه من رمضان أجزاء عنه وان ظهر أنه من شعبان جاز عن النفل
هـ ببعض تصرف تأمل **و** قالت المالكية **يكره صوم يوم الشك لاحتياط**
به من رمضان على المعتمد وقيل يحرم قال العارف الشعرائي في كتابه كشف
المغمة وكان صلى الله عليه وسلم ينهي عن صوم يوم الشك وكان عمار
رضي الله عنه يقول من صام هذا اليوم فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه
وسلم وكان ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما يأمران بفطر يوم الشك
حتى كان ابن مسعود يقول لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب الي
من أن أزيد فيه يوما ليس منه **هـ** وهو يوم ثلاثين من شعبان ان كانت
السنة مغيبة وعلى كل لا يجزئ عن رمضان لعدم استناد النية لأمر شرعي
(أقول) لا وجه للشك حيث لم ير الهلال ولم تكمل العدة لانه أمورون
حينئذ بعدم الصيام وكذا يقال فيما يأتي عن الشافعية (ويؤخذ) في
صيامه للتطوع والقضاء والنذر والعادة **و** قالت الشافعية **يوم الشك هو**
يوم الثلاثين من شعبان الذي أشيع فيه برؤية الهلال أو يشهد بها عدد ترد
شهادتهم كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة أو كفار ويحرم صومه على المعتمد
وقيل يكره ولا يجزئ صومه عن رمضان ان تبين أنه منه لعدم استناد النية
الى أمر شرعي وقد علمت أنه لا داعي للشك ومحل حرمة الصوم وعدم
أجزائه عن رمضان ان لم يعتقد أو يظن صدق من أخبره برؤية الهلال من
الصبيان ونحوهم فان اعتقد صدق من ذكر وجب عليه الصوم وأجزأه
عن رمضان ان تبين أنه منه وان ظن صدقه جاز الصوم وأجزأه عن
رمضان ان تبين أنه منه وحينئذ لا يكون يوم شك بالنسبة له لأنه باعتماد

صدقه أو ظنه زال الشك عنه فالأحكام ثلاثة ويؤذن في صوم ذلك اليوم إذا وافق عادة له كأن كان يسرد الصوم أو يصوم يوما ويفطر يوما أو الاثنين والخميس مثلا فوافق صومه ذلك اليوم وله صيامه أيضا عن قضاء أو نذر كذا في كتب المذهب ﴿وقالت الحنابلة﴾ يوم الشك هو يوم الاثنين ويكره صومه إن كانت السماء صحوا ويجب أن كان بها غيم أو قتر أو دخان أو نحو ذلك وعلى كل يحزئ عن رمضان إن نواه وتبينت رمضانته والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿بيان ما يكون به ثبوت الصيام والافطار عند السادة المالكية
منهم الله تعالى الحظ الاوفر في دار القرار﴾

وحاصل ما قاله السادة المالكية أن صيام شهر رمضان يثبت برؤية شاهدين عدلين الهلال ولو لم يحكم به حاكم ولا فرق في رؤيتهما بين كون السماء مصحبة أم لا كانت البلدة صغيرة أو كبيرة نظرا لجهة واحدة أم لا بشرط تقاربهما ولا يعتبر اختلاف المطالع عندهم أي المالكية كالحنفية والحنبلية واعتبره الشافعية كما مر وبأق (و) لو أخر العدلان شهادتهما بدون رفع للقاضي إلى طلوع الفجر بطلت شهادتهما * والعدالة هي المحافظة على تأدية المهورات والبعده عن المقهيات فلا يعتد برؤية عدل واحد ولو كان السلطان أو القاضي ولو مثل سيدنا عمر بن عبد العزيز في العدالة ولا به وبأمرأتين ومعنى كونه لا يعتد برؤيته من ذكر أنه لا يصوم من لم يره بقوله ولو صدقه ولو كان من أهله وأما هو فيلزمه الصوم فلوطن أنه لا يلزمه الصوم لكونه لم يثبت الصوم بقوله وأفطر متأولا لزمه القضاء والكفارة لأنه تأويل بعيد ومحال كون غيره لا يصوم برؤيته إن كان هناك من يعتني بأمر الهلال كمصر والائت بالصوم برؤيته ووجب على غيره حينئذ ولو كان ذلك الراي عبدا أو امرأة فلو أفطر الجماعة الذين لا اعتناء لهم بالهلال مع رؤية العدل الواحد له وجبت عليهم الكفارة لأن العدل الواحد صار في حقهم كالعدلين وهذا بخلاف انفراد برؤية هلال شوال فإنه لا يجوز له أن

يتعاطى مفطرا لما فيه من تعريض نفسه للتهمة على الاستخفاف بحرمات الله تعالى ولو كان في محل يأمن فيه بحسب اعتقاده من اطلاع الناس عليه لانه ربما يطلع عليه من حيث لا يشعر الا أن يقارن ذلك بميج للفطر من مرض أو حيض أو سفر أو نحو ذلك فيجب عليه الفطر ظاهرا كما يجب عليه الفطر بالنية عند عدم العذر وهذا كله زيادة محافظة على العرض والا فالوضع أنه عدل (وان ثبت) شهر رمضان برؤية عدلين ولم ير هلال شوال لغيرهما بعد تمام ثلاثين يوما من رؤية العدلين حال كون السماء معصوا أي لا غيم عليها كذبا أي العدلان في شهادتهما برؤية هلال رمضان لاستحالة كون الشهر واحدا وثلاثين يوما وصيم اليوم الحادي والثلاثون وجوبا وان ادعى رؤية هلال شوال ليلة الحادي والثلاثين لم تقبل شهادتهما لانهما هما فيما بالكذب لامضاء الشهادة الاولى (فان) رآه غيرهما أو كانت السماء مغيرة لا يكذبان (ويثبت شوال) بكمال رمضان أو برؤية غيرهما (ومثل العدلين) ما زاد علمهما ولم يمتنع عدد المستفيضة في التكذيب بالشرطين المذكورين والمستفيضة لا يتأتى فيها ذلك وان فرض دل على عدم استفاضتهم فكذبون أيضا (ولا تافق) شهادة شاهد أوله لشهادة آخر آخره على الصحيح وفائدة عدم التلقيق أنه اذا كان بين الاول والثاني ثلاثون يوما حرم الفطر ولا يجب قضاء اليوم الاول وأولى لو كان بينهما تسعة وعشرون وفائدة التلقيق أنه لو كان بينهما ثلاثون يوما وجب الفطر لاتفاق شهادتهما على مضي الشهر بضم الاول للثاني ولا يلزم القضاء لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين (ولو كان) بين الرؤيتين تسعة وعشرون يوما وجب قضاء اليوم الاول لان شهادة الثاني مصدقة للاول اذا لا يمكن رؤيته بعد ثمانية وعشرين يوما ولم يحز الفطر لعدم اتفاقهما على التمام لان شهادة الاول لا توجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا * وان حكم حاكم يرى ثبوت رمضان برؤية عدل واحد كالشافعي لا يلزم الصوم المالكية على الراجح بناء على كون حكم الحاكم لا يدخل العبادات وقال ابن رشد القضي يلزمه بناء على كون حكمه يدخلها * ورؤية الهلال نهارا وان قبل الزوال للقبالة * أو برؤية جماعة مستفيضة * بحيث يفيد خبرهم

العلم ومثله الظن القريب من العلم كما في التوضيح ولو خسة اذا افاد خبرهم
 ذلك كما افاده الامام العدوى في حاشية الخرشى بشرط أن لا يكونوا كلهم
 عبيدا أو نساء أو البعض عبيدا والبعض نساء والا فلا يكتفى بهم كما
 لا يكتفى بأقل من خمسة ويجب على العدل ومن يرجو العدالة أن يرفع
 أمره للقاضي اذا رأى الهلال وأما غيرهما فيستحب الرفع على المعتمد لفتح
 باب الشهادة • ولا يعول على قول أهل الميقات ان الهلال موجود ولكنه
 لا يرى لان الشارع انما يعول على الرؤية لا على الوجود قال صلى الله عليه
 وسلم الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى
 تروه فان غم عليكم فاقدروا له وفي روايه فأكملوا عدة شعبان (قوله
 الشهر تسعة وعشرون) أى قد يكون كذلك وقوله فاقدروا له بضم الدال
 وكسرها وهمزته همزة وصل أى فاتممه ثلاثين فهذه الرواية مفسرة للأخرى
 قال تعالى قد جعل الله لكل شئ قدرا أى علما ولام له صلة مثل ردف لكم
 أو بكمال شعبان ثلاثين يوما ان لم ير الهلال • ولو توالى الغيم شهورا
 متعددة على ما قاله التتائي والرماسى والنقراوى وجرى عليه العدوى في حاشية
 الخرشى فهو المعتمد خلافا للاجهورى حيث قال يقيّد القول بكمال شعبان
 بما اذا لم يتوال قبله أربعة على الكمال والا جعل شعبان ناقصا لانه لا يتوالى
 خمسة أشهر على الكمال كما لا يتوالى أربعة على النقص عند معظم أهل
 الميقات ورد العدوى في حاشية الخرشى وقال لا يلتفت الى كلام أهل
 الميقات وفي الطراز عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه يكملون عدة الجميع
 حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما علموا عليه
 اه أى كما اذا تبين أن شعبان تسعة وعشرون وأن رمضان كامل فانهم
 يقضون يوما واذا تبين نقص رجب وشعبان وكمال رمضان قضوا يومين
 • كما ثبت رمضان برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة أو بكمال شعبان
 أو برؤية منفرد بعمل لا يعتنى فيه بأمر الهلال يثبت بنقل عدلين أو جماعة
 مستفيضة عن عدلين أو عن جماعة مستفيضة لكن ان كان عن رؤية
 العدلين فلا بد أن ينقل عن كل واحد اثنين وان كان عن حكم الحاكم أو عن
 الثبوت عند الحاكم وان لم يحكم أو عن الجماعة المستفيضة بكتفى ولو بواحد

ولو جعل يعتنى فيه بأمر الهلال وكذلك يثبت برؤية الفاتر موقودة حيث كانت لا توقد إلا بعد الثبوت الشرعى كما يقع بمصر • وكذا سماع المدافع فانها لا تضرب اذ ذاك إلا بعد الثبوت الشرعى قاله النفرأوى وغيره • وما يثبت به الصيام يثبت به الفطر غير انه لا يثبت أى هلال شوال برؤية عدل واحد ولو جعل لا يعتنى فيه بأمر الهلال كما أفاده النفرأوى وغيره • ولا يثبت الصوم بأخبار النبى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فى النوم شخصاً بأن غدا من رمضان لا فى حق الراى ولا غيره اجماعاً لان المنائم لا ضبط عنده لا الشك فى الرؤيا • ولا يعول على قول منجم ولا حاسب لا فى صيام ولا اقطار لا فى حقهم ولا فى حق غيرهم ولو وقع فى القلب صدقهم لانهم أمورون بتكذيبهم اذ ذلك ليس من الطرق الشرعية كما أفاده أئمة المذهب وعبارة عبد الباقي عند قول سيدى خليل (لا بمنجم) أى لا يثبت رمضان بحساب منجم فى حق غيره وحق نفسه ولو وقع فى القلب صدقه لأمر الشارع بتكذيبه وهو الذى يحسب قوس الهلال ونوره وقيل هو الذى يرى أن أول الشهر طلوع نجم معلوم والحاسب الذى يحسب سير الشمس والقمر وعلى كل لا يصوم أحد بقوله ولا يعتمد هو فى نفسه على ذلك وحرمة تصديقه لقوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله) والخبر (من صدق كاهنا أو عرافاً أو منجماً فقد كفر بما أنزل على محمد) صلى الله عليه وسلم اهـ وعبارة العارف الخرنشى لا يثبت صيام رمضان بقول منجم لا فى حق غيره ولا فى حقه لان صاحب الشرع حصر الثبوت فى الرؤية أو الشهادة أو كمال العدد فلم يخبر بزيادة على ذلك فاذا قال المنجم مثلاً الشهر ناقص أو زائد لم يلتفت الى قوله ولا الى حسابه وقع فى القلب صدقه إمام لا اهـ ونحوه فى سائر كتب المذهب قال الامام العدوى (قوله لا بمنجم) هو الحاسب الذى يحسب قوس الهلال ونوره والكاهن هو الذى يخبر عن الامور المستقبلية والعراف هو الذى يخبر عن الامور الماضية أو المسروقة أو الضال أو نحو ذلك اهـ ويأتى لذلك مزيد فى الكلام عليه عند السادة الشافعية لان هذا المبحث هو المقصود بأعمال هذه الرسالة كما امر التنبيه عليه فترقب (قال

العلامة العدوي) في حاشية الولي الخرشى نقلا عن الامام الناصر القاف رحمه الله تعالى الجميع اذا رأينا الهلال ليلة احدى وثلاثين كبيرا مرتفعا ولم يغيب الا عند العشاء وقد كان لم ير ليلة الثلاثين فهو ابن ليلة واحدة ولا يعتبر كبره والا ارتفاعه اه ومصادقه مارواه البخاري في تاريخه عن طلحة بن حدره مرفوعا من اشراط الساعة أن يرى الهلال يقولون ابن ليلتين وفي دقائق أولي النهي شرح المنتهى للسادة الحنبلية والهلال يختلف في الكبر والصغر والعلو والانخفاض وقربه من الشمس اختلافا شديدا لا ينصبط فجب طرحه والعمل بما عول الشارع عليه وروى الحديث المذكور وفي كشف الغمة للعارف الشمراني وكان عمر رضي الله عنه يقول ان الالهة بعضها أعظم من بعض فاذا رأيتم الهلال نهرا بعد الزوال آخر يوم من رمضان فلا تفطروا حتى يشهد رجلان ذوا عدل منكم أنهما أهلاه بالأمس واذا رأيتموه قبل الزوال لتنام ثلاثين فافطروا اه ويأتي ذلك في عبارة شرح المنهج (اذا عرفت ذلك) ازددت علما بخطأ أهل غالب القرى في غالب السنين حيث يبيتون الفطر ليلة الثلاثين من رمضان ويصومون مفطرين * من غير أن يرى الهلال ولم تكمل العدة ويغري بعضهم بعضا على الفطر واذا نهاهم مؤمن عارف بأن ذلك الفعل الصادر منهم ضلال مبين * وخطأ واضح مخالف لاجماع أئمة المسلمين عن ارتكاب هذا الجهل الذي فيه هتك حرمة الشهر الشريف وصياح معالم الدين وأمرهم بالعمل بحديث النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم والاقتداء بفعله وفعل أصحابه وفعل وقول الأئمة المجتهدين * قاموا عليه بالسنة حداد كأنه جرعه المهل الذي يقلى في بطونهم مع الغسلين * ويقولون النتيجة مقدمة على ذلك كله ولا نسمع ما تقول ولو كنت سيد المرسلين * ولا شك ان هذا كفر على ما أتى به القدوة ابن حجر في كتابه الاعلام بقواطع الاسلام يحشرون به مع ابليس العين * واذا رأوا الهلال ليلة الحادي والثلاثين صاروا يصفقون ويرقصون ويقولون ظهروا الحق معنا هذا الهلال كبير ابن ليلتين * ومن البيهقي أن سبب ذلك مركب جهل واضح * ينادى على مرتكبته بالشبور وعظيم الغصاء مع الماعلت من ان المعول عليه في الصيام والاطار * رؤية الهلال أو كمال العدد كما هو شرعية السيد المختار * وأنه يحرم تصديق الحاسب ونحوه عن يدعي علم الغيب الذي استأثر

به رب العالمين * فلا يعول على النتائج ولا كبر الهلال ولا صغره في صيام ولا افطار
وذا بأجماع من له المقال من الاولين والاخرين * وعلى فرض أن الشهر أقبل
من منذ يومين * وان الهلال كبير ابن أكثر من ايلتين * ولكن لم يعلم ذلك الا في
الحال * فلا يدفع الجرم والاثم عن هؤلاء الجهال * لان وقت قدومهم على ارتكاب
هذه السيئات * لم يكونوا عالمين بأن الشهر هل بطريق شرعى يعول عليه في هذه
المسئلة حتى ترفع عنهم الحسرات * بل قدموا على مخالفة قول وفعل صاحب الشريعة
الصادق المأمون * واصحابه والسلف الصالح الذين هم بهديه يتمسكون * وصلى
الله تعالى على المنزل عليه قل هذه سبيلي أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى
وسلم وعلى اله وكل من اهتدى بهذاه

﴿ بيان ما به ثبوت الصيام والافطار * عند
السادة الشافعية زكاهم الغفار ﴾

قال في المنهاج وشرحه لشيوخ الاسلام (يحب صوم رمضان بكل شعبان ثلاثين)
يوماً (أورؤية الهلال) في حق من رآه وان كان فاسقاً (أو ثبوتها) أى الرؤية
في حق من لم يره (بعدل شهادة) لخبر البخارى صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان
غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين واقول ابن عمر اخبر النبي صلى الله عليه وسلم
أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان ولما
روى الترمذى وغيره ان اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤيته فامر الناس
بصيامه والمعنى أى السبب في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وخرج بعدل
الشهادة غير العدل وعدل الرواية فلا يكفي فاسق وعبد وامرأة رصع في
الجوع انه لا تشترط العدالة الباطنة وهى التى يرجع فيها الى قول المذكين
واستشكل بان الصحيح انها شهادة لارواية ويحاجب بانه اغتفر فيه ذلك كما اغتفر
فيه الاكتفاء بعدل للاحتياط وهى شهادة حسبة قالت طائفة منهم البغوى ويجب
الصوم أيضا يعنى كما وجب بالطرق الثلاثة المتقدمة على من أخبره موثق به
يعنى عند الخبر بالفتح بالرؤية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكره عند القاضي ويكفى
في الشهادة أشهد انى رأيت الهلال خلافا لابن أبى الدم ومحل ثبوت رمضان
بعدل في الصوم وتوابعه كصلاة التراويح لافى غيرها كدين مؤجل به ووقوع

طلاق وحق معلقين به قال الاسنوي الا ان يتعلق بالشاهد لاعترافه قل وما
صححه من نبوته بعدل خلاف مذهب الشافعي فانه رجع عنه في الام وقال
لا يجوز فيه الاشهاد ان واجيب بان رجوعه انما كان بالقياس أي على بقية
أنواع الشهادات لما ثبت عنده في ذلك خبر كما يدل له كلامه في مختصر المزني
وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة كل من ابن عمر والاعرابي وحده (واذا
صحبها) أي برؤية عدل أو عداين كما فهم بالاولى (ثلاثين افطرنا) وان لم نزل الهلال
بعدها ولم يكن غيم لان الشهر يتم بعضى ثلاثين ولا يرد لزوم الافطار بواحد لان
الشيء يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا (وان رؤى) الهلال (بجمل لازم حكمه
مخلاقريا) منه (وهو) يحصل (باتحاد المطلاع) بخلاف البعيد عنه وهو يحصل
باختلاف المطلاع أو بالشك فيه كما صرح به في الروضة كاصلها لا بمسافة القصر
خلافًا للرافعي قياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولان أمر الهلال
لا يتعلق له بمسافة القصر لكن قال الامام اعتبار المطلاع يحوج الى حساب وتحكيم
المتبحرين وقواعد الشرع تأي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق بها الشارع
كثيرا من الاحكام والامور كما قال (فلو سافر الى) محل (بعيد من محل رؤيته
وافق أهله في الصوم آخر اقلوعيد) قبل سفره (ثم أدركه) بعده (امسك) معهم
وان تم العدد ثلاثين لانه صار منهم (أو بعكسه) بان سافر من البعيد الى محل الرؤية
(عيد) معهم سواء أصام ثمانية وعشرين بان كان رمضان عندهم ناقصا فوقع
عيده معهم تاسع عشرين من صومه أي المتأخر ابتداءه عن ابتداء صومهم
يوم أم صام تسعة وعشرين بان كان رمضان تاما عندهم أي وقد تأخر ابتداء
صومه (وقضى يوما ان صام ثمانية وعشرين) يوما لان الشهر لا يكون كذلك
فان صامه تسعة وعشرين فلا قضاء لان الشهر يكون كذلك (ولا أثر لرؤيته)
أي الهلال (نهارا) فلورؤى فيه يوم الثلاثين ولو قبل الزوال لم تفطر ان كان
في ثلاثي رمضان ولا تمسك ان كان في ثلاثي شعبان فعن شقيق بن سلمة جاءنا
كتاب عمر بن الخطابين ان الالهة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال نهارا
فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان انهما رأياه بالامس رواه الدارقطني والبيهقي
باسناد صحيح وخاتمين بخاء معجمة ونون ثم قاف مكسورتين بلدة بالعراق قريبة
من بغداد اه (قوله بكال شعبان ثلاثين الخ) فهم من كلامه عدم وجوبه بقول

المنجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على المعتمد ولن
 وقع في المجموع عدم اجزائه عنه والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير
 سيره في معنى المنجم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم القلاني اه شرح
 العلامة الرملي ويرد على قوله نعم له ان يعمل بحسابه ان الخ ان قواعد الشرع
 تأتي ذلك كما هو نص الامام الذي نقله الشارح حيث قال لكن قال الامام اعتبار
 المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك اه ولذا
 كتب الامام الرشيدى عليه مانصه قوله نعم له ان يعمل بحسابه أى الدال على
 وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو ممرح به في كلام والده
 وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود
 الشهر ويلزم عليه أنه اذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من
 وقت دخوله ولا أظن الاصحاب يوافقون على ذلك وقد بسطت القول على ذلك
 في غير هذا المحل اه وقوله ويجزئه عن فرضه على المعتمد الذي اعتمده في شرح
 الارشاد عدم الاجزاء ونصه ولا يجوز اعتماد قول منجم ولا حاسب وان عملا
 بحساب أنفسهما لم يجزئهما عن فرضهما على المعتمد وان صوب جمع خلافه
 اه ويأتى النص عن والده بان الشارع الغى الحساب بالكيفية واجماع المجتهدين
 عليه فالحق ما في المجموع ونحوه من عدم الاجزاء موافقة لقول وفعل صاحب
 الشريعة صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم واصحابه وقواعد الشريعة واجماع
 المجتهدين * فالذى يتحصل من السابق واللاحق انه لا يعول على حساب ولا
 تنجم لاني صيام ولا افطار * ولو بالنسبة لنفس الحاسب والمنجم ولا بد في صحة
 ذلك من رؤية الهلال أو كمال العدد وقوفا مع الشريعة الواردة عن باعث
 المختار * وصريح قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
 الحديث خلافا لمن زعم ان الحديث المذكور لا يدل على اناطة ثبوت صحة
 الصوم والافطار برؤية الهلال وقال المقصود العلم أو الظن بدخول الشهر أو
 خروجه وغفل عن كون الشارع لم يجعل الحساب ولا التنجم طريقا معولا
 عليه في حصول العلم أو الظن بدخول الشهر أو خروجه حتى يصح الصيام
 أو الافطار حيث بل نص صلى الله عليه وسلم على الغائه أى الحساب بالكيفية
 كما سيأتى * وكيف يتخيل ان هذا الحديث لادلالة فيه على تعليق ثبوت صحة

الصوم والفطر على رؤية الهلال مع أن دلالة على ذلك من البديهيات ولو كان
 المقصود العلم أو الظن بدخول الشهر أو خروجه كما زعم ذلك القائل لقائل
 صلى الله عليه وسلم صوموا لعلمكم أو ظنكم بدخول الشهر أو خروجه مثلاً
 على أنه لو كان الحديث يدل على وجوب الصوم أو الفطر من غير رؤية
 الهلال لتقديم عليه فعله صلى الله عليه وسلم إذ من المعلوم أن دلالة الفعل أقوى
 من دلالة القول والتأخير ينسخ المتقدم وبرهان ذلك إجماع الصحابة والأئمة
 على تعليق ثبوت صحة الصوم والفطر برؤية الهلال وحسبك في الموضوع
 قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) وقوله صلى
 الله تعالى عليه وسلم (من صدق كاهنا أو عرافاً أو منجماً فقد كفر بما أنزل على
 محمد) صلى الله عليه وسلم وقول العلامة الخطيب في تفسيره عن السيدة
 عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت من زعم أنه يعلم ما في غد فقد أعظم على
 الله الفرية والله تعالى يقول قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا
 الله اهـ ولذا قال عند قوله تعالى ويعلمون ما يضرهم الآية مانصه ويحرم
 تعلم أو تعلم الكهانة والتنجيم اهـ وقال في روح البيان عند الكلام على هذه
 الآية مانصه ومن أحاديث المصاحب من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة
 من النصارى اهـ (فإن قلت) قد نصوا في المذهب على وجوب الصوم على من
 صدق غير العدل إذا أخبره رأى الهلال فهل يقاس عليه وجوب ثبوت
 الصوم على من أخبره الحاسب بدخول الشهر أو خروجه عند فقد رؤية
 الهلال (قلنا) لا إذ هو قياس مع الفارق الجلي وذلك أن وجوب الصوم على
 من أخبره غير العدل بأنه رأى الهلال إنما هو لاستناده إلى الطريق الشرعي
 وهو رؤية الهلال من الغير بخلاف المستند لقول الحاسب فإنه ركن إلى طريق
 غير شرعي لما علمت أن العمل بالحساب تأباه قواعد الشرع (فإن قلت) يراى
 الرؤية ولو حكماً ليدخل الحساب (قلنا) هي إرادة مخالفة لإرادة وفعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة والأئمة المجتهدين فأين تذهبون *
 (قوله أو رؤية الهلال) أى لا بواسطة نحو امرأة ولا عبدة برؤيائهم له صلى
 الله عليه وسلم قائلًا له إن غدا من رمضان أو نحوه من سائر المراتى لأن النائم
 لا يضبط وإن كانت الرؤيا حقاً ويثبت أيضاً بالاجتهاد في حق الأسير ونحوه

لامطلقاً ولا يجوز اعتماد قول منجم ولا حاسب نعم لهما أن يعمل بحسابهما
 ويجزئهما عن فرضهما على المعتد ويجب على غيرهما إذا اعتقد صدقهما
 ويجوز اعتماد ما اعتد من ايقاد القناديل بالنار أول ليلة من رمضان وليلة
 أول شوال إذا المدار على حصول الاعتقاد الجازم فلوفى اعتماداً على رؤية
 القناديل ثم اطفئت في اثني الليل ثم بان نهاراً دخول رمضان فإن لم يعلم باطفائها
 إلا بالنهار فنبته صحيحة وصومه صحيح وإن علم بذلك ليلة فإن علم أن اطفائها
 ليس للشك في دخول رمضان أو تبين دخوله لم يضره اطفائها وإن علم لذلك
 أو شك بطلان نبته ومثل ذلك سماع طبل أو دف جرت العادة بضرهما أول
 ليلة من شوال ولو دل الحساب القطعي على عدم إمكان الرؤية ففيه
 اضطراب للتأخيرين والراجح العمل بشهادة البينة ولو شهدا أثناء رمضان
 برؤية متقدمة قبلاً خلافاً للزركشي ولو رجع الشاهد بعد شهادته عن
 شهادته وبعد صوم الناس لم يؤثر ذلك وكذا لو رجع الحاكم عن حكمه فإنه
 لا يؤثر بماوى وقد علمت ما في قوله نعم لهما أن يعمل بحسابهما وقوله ويجب
 على غيرهما إذا اعتقد صدقهما ويأتى له مزيد ومما يتناقض هذا القول أعنى
 وجوب العمل على غير الحاسب والمنجم إذا صدقهما قوله في صدر القولة أى
 لا بواسطة نحو مرآة أى لا يثبت الشهر إذا روى الهلال بواسطة مرآة
 ونحوها ولو وقع التصديق بدخول الشهر أو خروجه مع أنه لا فارق بين
 التصديق المرتب على الحساب والتصديق المرتب على رؤية الهلال بواسطة
 نحو مرآة بل رؤية الهلال بذلك أقوى كما لا يخفى وكذلك أخبر النبي صلى
 الله عليه وسلم شخصاً في النوم أن غداً من رمضان فإنه يقع به في القلب
 صدق ما دلت عليه الرؤيا أقوى وأتم من أخبار الحاسب (فإن قلت) المانع
 من اعتبار التصديق المرتب على رؤية الهلال بنحو مرآة والتصديق المرتب
 على أخبار النبي صلى الله عليه وسلم الثائم حصول التخليط وعدم الضبط كما
 قالوا والحساب ليس فيه ذلك (قلنا) ذلك خلاف السديد بل الأمر بالعكس
 لاسيما وقد قال صلى الله عليه وسلم رؤيا المسلم الصالح جزء من سبعين جزءاً
 من النبوة رواه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري بإسناد صحيح وقال صلى الله
 عليه وسلم نحن أمة أمية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة

تسعا وعشرين يوما ومرة ثلاثين ويأتي لهذا الحديث زيادة ايضاح ان شاء الله تعالى فقد علمت من أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم صحة ما دلت عليه الرؤيا وبطلان التعويل على الحساب وقد نصوا على ان الصوم ومثله الافطار لا يثبت بأخبار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المتأتم بدخول الشهر أو خروجه بالاجماع مع ان الراى قد يصدق بدلول الرؤيا تصديقا لا يقبل التشكيك فكيف بعد ذلك يقال بوجوب الصوم أو الفطر اعتمادا على الحساب مع انعقاد الاجماع على عدم وجوبه وصحته بأخبار المصطفى التأتم به فانما لله وانما اليه راجعون ﴿فان قلت﴾ انما اعتبر قول الحساب والمنجم لانه جرب فوجد صحيحا (قلنا) حيث يجب الصوم والافطار أيضا اعتمادا على قول نساء الحب اللاتى يضررن الودع ونحوه اذا أخبرن بدخول الشهر أو خروجه لانه جرب قولهن فوجد أصح من الحساب وكذلك قول الرمالين والسفليين والمجاذيب ونحو ذلك مع انه لو أخبر أعظم الاولياء بدخول الشهر أو خروجه من طريق كشفه لا يقول على اخباره في ذلك مع كوننا مصدقين له غاية التصديق وما ذاك الا لكونه ليس من الطرق الشرعية * التى بها ثبوت الاحكام الفقهية * الا ترى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان مطالعا على اللوح المحفوظ وما فيه وأفردت عليه عموم الكالات اللاتقة بمقامه ومع ذلك لم يعتمد في حكم من أحكام الدين على ذلك ان هو الا وحى يوحى وتأمل قوله ولو دل الحساب القطعى فمن أين يستفاد القطع بدلالة الحساب مع انه ظن وتخمين ورجم بالغيب (قوله أو ثبوتها بعدل شهادة) شمل كلامه مالودل الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك أن القمر غاب الليلة الثالثة على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكيفية وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه ويثبت الشهر أيضا بالشهادة على الشهادة اه شرح العلامة الراملى ويشترط كونه اثنين كما ذكره ابن حجر لانه يثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل اه شراملى فأنت تراه نص على كون الشارع الفى الحساب بالكيفية (قوله ولما روى الترمذى الخ) ساقه مع ما قبله ليعين به أن المراد بالأخبار الشهادة اذا الاخبار لا يجب به الصوم على العموم كما هو

ظاهر اه شورى (قوله خلافا لابن أبي الدم) فانه يقول لابد أن يقول أشهد
أن غدا من رمضان أو أن الشهر هل أى لان قوله أشهد أخر أيت الهلال شهادة
على فعل نفسه وهى لاتصح ومع ذلك هو ضعيف والمعتمد ما قاله الشارح (قوله
ومحل ثبوت رمضان بعد الخ) مثل رمضان غيره من بقية الشهور لكن بالنسبة
للعبادات (قوله وما صححوه من ثبوته بعد الخ) محل الخلاف ما لم يحكم به حاكم
فان حكم بشهادة الواحد حاكم يراه فنقل في المجموع الاجماع على وجوب
الصوم وأنه لا ينقض الحكم اه شرح الرملى وعبرة الاتحاف ومحل الخلاف في
قبول الواحد اذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على
الكافة ولم ينقض الحكم اجماعا قاله الذوى في مجموعه الى أن قال وهو
صريح في أن القاضى أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحيث قد فيؤخذ منه رد
قول الزركشى ولا يحكم القاضى بكون الليلة من رمضان مثلا لان الحكم
لامدخل له في ذلك لانه الزام لمعين الى أن قال وما يرد أيضا أن قولهم في
تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلائى صورا فيها حكم
ولا يتصور فيها الزام لمعين الاعلى نوع من التعسف اه (قوله واذا صمنا بها
ثلاثين أفطرنا) أى وجوبا ولورأى شخص هلال شوال وحده زعمه الفطر
ويندب أن يكون سرا لقوله صلى الله عليه وسلم وأفطروا لرؤيته لكن ان
اطلع عليه الامام عزره واستشكل بأحتمال صدقه والعقوبة تدفع بأقل من
هذا على أنه لو فرق بين من علم دينه وغيره لكان وجبها فان شهد بعد الاكل
لم تقبل شهادته للتهمة وان شهد قبله فردت شهادته ثم اكل لم يعزر لانتفاء
التهمة حال الشهادة اه برماوى (قوله ولا يرد لزوم الافطار بواحد) أى لا يرد
على قوله أفطرنا وقوله لزوم الافطار بواحد أى وليس من العبادات ولا يثبت
بواحد الا العبادات (قوله وان رأى بعلى) أى ثبت عند القاضى رؤيته وحكم
به لزوم حكمه محلا قريبا فلورأى بمصر مثلا لم يثبت قلوب وطقتا والملا
الصوم وهكذا وان لم يروه هم (قوله وهو باتحاد المطلاع) عبارة المنهاج المطلاع
قال القليوبى على المحلى قوله باختلاف المطلاع أى بالمعنى الشامل للغارب والمعنى
أن يكون طلوع الشمس أو انقراض الكوكب أو غروب ذلك في محل متقدما
على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في محل

آخر أو تتقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عزوب البلاد أي بعدها عن
خط الاستواء وأطوالها أي بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي فتى تساوى
طول البلدين لزمن رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف
عرضهما أو كان بينهما مسافة شهور أو كان أحدهما في أقصى الجنوب
والآخر في أقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بما سيأتى امتنع
تساويهما في الرؤية ولزم من رؤيته في البلد الشرقي رؤيته في البلد
الغربي دون العكس كما في مكة المشرفة ومصر المحروسة فيلزم من رؤيته
في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لأن رؤية الهلال من أفراد الغروب
لأنه من جهة المغرب وما ذكر عن شيخنا الرملى وعن السبكي وغيره مما
يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه فقول بعضهم أقل
ما يحصل به اختلاف المطالع في مسافة قصر ونصفها وذلك أربعة وعشرون
فرسخا باطل اهـ (قوله أو بالشك فيه) محله أن لم يتبين آخر اتفاقهما
والأوجب القضاء قاله الأذرى (قوله وافق أهلهم في الصوم آخر) أفهم
قوله في الصوم أنه لو وصل تلك البلد في اليوم الأول فوجدهم مفطرين لم
يفطر وهو وجه اهـ ابن حجر اهـ شوبرى وعبارة الحلبي قوله آخر أي ينوى
الصوم إذا وصل إليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الأول إليهم لا يوافقهم
عند ابن حجر ويوافقهم عند شيخنا وقال لأنه صار منهم ولو كان هو الرأى
للهملال وعليه يلغز ويقال إنسان رأى الهلال بالليل وأصبح مفطرا بلا عذر
اهـ أى لأنه يوافقهم في النظر وعبارة الخطيب ويجب صوم رمضان بأحد
أمرين بأكمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان
بقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم
فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم قال ولا يجب الصوم بقول المنعم ولا يجوز
ولكن له أن يعمل بحسابه كالصلاة كما في المجموع وقال أنه لا يجزئه عن
فرضه لكن صحح في الكفاية أنه إذا جاز أجزاء ونقله عن الأصحاب وهذا
هو الظاهر والحاسب في معنى المنجم ولا عبرة أيضا بقول من قال أخبرني
النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان فلا يصح الصوم به
بالإجماع لفقد ضبط الرأى لا الشك في الرؤيا اهـ ونحوه له في شرح المنهاج

فأنت تراه نص على عدم ثبوت وجوب الصوم بقول المتجم والحاسب وقوله ولكن له أن يعمل بحسابه أى فى خاصة نفسه بشرط أن يكون بالسما غيم ومع ذلك هى رواية شاذة مخالفة للمعلوم من مذهب الإمام الشافعى ومن النص على ذلك ويأتى أيضا وقوله كالصلاة فيه نظر لوجود الفرق بين الصيام والصلاة كما سيأتى عن الإمام القرافي وقوله لىكن مصحح فى الكفاية الخ قد علمت ما فيه ومن ذلك تعلم رد ما فى بعض الحواشى هنا بطريق الاول وبعبارة الشرفاوى على التحرير والحاصل ان صوم رمضان يجب بأحد أمور أربعة كمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية الهلال فى حق من رآه وان كان فاسقا أو ثبوتها فى حق من لم يره بعدل شهادة أو اخبار عدل رواية موثوق به سواء وقع فى القلب صدقه أم لا خلافا لما ذكره فى شرح المنهج وان تبعه بعض الحواشى هنا أو غير موثوق به كفاسق ان وقع فى القلب صدقه ولو رآه فاسق جهل الحاك فسه جاز الاقدام على الشهادة بل وجب ان توقف ثبوت الصوم عليها ويعمل الحاسب بحسابه اه فأنت تراه قصر العمل بالحساب على الحاسب نفسه على أنه قد مرت المناقشة فى جواز عمل الحاسب بحسابه وبعبارة الباجورى على شرح الغاية ويجب صوم رمضان على سبيل العموم أى عموم الناس بأستكمال شعبان ثلاثين يوما أو ثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عند حاكم لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وثبت رؤيته بشهادة عدل فى الشهادة اذا حكم بها حاكم ويكفى فيها اشتهاد أنى رأيت الهلال وان لم يقل وأن غدا من رمضان لقول ابن عمر أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه والمراد أخرته بلفظ الشهادة كما يدل له ما رواه الترمذى أن اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤيته فأمر الناس بصيامه وانما ثبت بالواحد احتياطا ويجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة أو صبيا أو فاسقا بل أو كافرا ومحل ثبوت به بدل واحد فى الصوم وتوابعه كصلاة التراويح لافى حلول دين مؤجل به ووقوع طلاق أو عتق معلقين به ما لم يتعلق ذلك بالشاهد نفسه والاثبت لاعتراقة به والامارة الدالة على دخول

رمضان كإيقاد القناديل المعلقة بالنار وضرباً لمدافع ونحو ذلك مما حوت به العادة
 في حكم الرؤية وإكمال العدة في وجوب الصوم ولو أطفئت القناديل لنحو
 شك في الرؤية ثم أوقدت لجزم بها وجب تحديد التيقن على من علم باطفاؤها دون
 من لم يعلم به ومثل ذلك أيضاً ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه فلو اشتبه
 عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهاد فان ظن دخوله بالاجتهاد صام فان وقع
 فيه فأداء وإن كان بعده ف قضاء وإن كان قبله وقع نفلاً وصامه في وقته إن أهركه
 والاقضاء ولا يجب الصوم بقول النجم لكن له بل عليه أن يعمل بقوله وكذلك
 من صدقه ومثل النجم الحاسب ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله
 عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان لفقد ضبط الرأي لا للشك في الرؤيا اه
 وقد علمت ما في قوله بل عليه أن يعمل بقوله وكذلك من صدقه وأن الصيام من
 الأحكام الشرعية والشارع لم يعول على حساب ولا تنجيم وإن قواعد الشرع
 تأباه وقد نص هو في حاشيته على جوهرية اللقائي أن البدعة إذا خالفت القواعد
 الشرعية تكون محرمة فكيف يقول هنا بوجوب العمل بما هو محرم ونصوص
 أئمة المذهب ناطقة بعدم التعويل على الحساب في الفتاوى الكبرى لابن حجر
 ومجمع النووي في المجموع أن له أي المنجم أن يعمل بذلك دون غيره ومن ثم صرح
 بعض مختصري الروضة بذلك فقال ما لفظه ولا يجوز لغيره أي المنجم أو من عرف
 منازل القمر تقليده في صوم أو فطر وهل يجوز أهما أن يعمل به وجهان قلت
 الأصح نعم ولكن لا يجوز لهما أي الصوم عن الفرض قاله في المجموع اه وقد مررت
 النصوص الدالة أيضاً على أنه لا يجوز لغيره أن يعمل بقول الحاسب ولا المنجم وتأني
 نصوص آخر بل مررت المنازعة في قول من قال يجوز للحاسب أن يعمل بحسابه
 وأنه مخالف للقواعد الشرعية وقال الامام القسطلاني في شرح البخاري
 قال الشافعية ولا عبرة بقول المنجم فلا يجب به الصوم ولا يجوز والمراد بآية
 وبالنجم هم يهتدون للاهتداء في أدلة القبلة اه وفي فتاوى الامام
 الزملي (سئل) عن قول السبكي لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة
 الثلاثين من الشهر وقال الحاسب بعدم إمكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول
 أهل الحساب لأن الحساب قطعي والشهادة ظنية وأطال الكلام في ذلك
 فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما إذا روى الهلال نهاراً قبل طلوع الشمس يوم

التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بيته برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان هل تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين أو ناقصا يغيب ليلة وغاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر لثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا (فأجاب) المردود به في المسائل الثلاث ما شهدت به البيعة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين وما قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيعة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية بقوله نحن امة أمية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام اه والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبهه عليه الخ لا اثر لها شرعا لامكان وجودها في غيرها من الشهادات اه جواب الامام المذكور وقول السبكي لان الحساب قطعي قد علمت ما في هذه الدعوى وعلم من قول المحقق ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام أنه لا يجوز الاعتماد عليه في الفطر بطريق الاولى اذ الخروج من العبادة أصعب من الدخول فيها فقد اتضح من قول صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم المذكور عدم التعويل على الحساب في ثبوت الشهور ولذا استدل به الامام المذكور وغيره وأعظم به دليلا وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله في معرض بيان عدد أيام الشهور فهو يقول والله أعلم نحن امة لانعتمد على حساب في ثبوت الشهور بل لا بد من رؤية الهلال والدليل على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمد على الحساب ولا أحد من أصحابه ولا امام من المجتهدين وانما كان اعتماد الجميع في الصيام والافطار على رؤية الهلال فهذا الصنع أكبر دليل على أن المعنى بالحديث ما قاله القدوة الشهاب الرملي المذكور وغيره من المحققين خلافا لمن ادعى انه لادلالة فيه على عدم العمل بالحساب وقد تكررت النصوص على ذلك مع انهم كانوا قادرين على اعمال الفكر فيه كما لا يخفى على من عرف قوة ومقام اتباع اتباعهم * وحمل الامة على الجليل خلاف الظاهر ان لم يكن ممنوعا على انه على فرض ان المراد بالامة في الحديث الجليل

يتعين حمله على ما قاله الامام الرملي أيضا والا لزم عدم صدق الخبر وذلك أنه لا يتصور نفي الكتابة والحساب معا عن جيل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما هو بديهي الظهور على أنه على فرض عدم لزوم الكذب حيث يكون الحديث الشريف خاليا عن الفائدة المناسبة لمنصبه الشريف وبلاغته صلى الله عليه وسلم كما يظهر ان تأمل لاسمها وقد مررت النصوص عن الامام وشيخ الاسلام والرشيدي والنووي وابن حجر والقسطلاني وابن دقيق العيد والخطيب ومختصر الروضة وصاحب الارشاد وغيرهم على أنه لا يقول على الحساب في ثبوت الصيام والافطار حيث ان قواعد الشرع تأباه وقال في شرح مختصر القاضى أبى الطيب الطبري قال الشافعي رضى الله تعالى عنه ولا يجب صوم رمضان حتى يتبين أن الهلال قد كان أو يستكمل شعبان ثلاثين فيعلم أن الحادى والثلاثين من رمضان أى فلا يجب صوم شهر رمضان الا برؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين يوما وبهذا قال كافة الفقهاء اه فانت تراه نص على حصر وجوب الصوم في الرؤية والكمال بالاجماع * وحسبك نص العارف الشعرائى على اجماع الأئمة على عدم العمل به أى الحساب فقد قال رضى الله عنه في ميزانه الكبرى ما نصه واتفق الأئمة الاربعة على أنه لا اعتبار بعرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن سريج بالنسبة الى العارف بالحساب اه وقال في رحمة الامة في اختلاف الأئمة للامامة سدى محمد بن عبد الرحمن الدمشقى العثمانى الشافعى

﴿فصل﴾ واتفقوا أى الأئمة المجتهدون على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال أو بأكمال شعبان ثلاثين يوما واختلفوا فيما اذا حال دون مطلع الهلال غم أو قتر في ليلة الثلاثين من شعبان فقال أبو حنيفة ومالك والشافعى لا يجب الصوم وعن أحد روايتان التى نصرها أصحابه الوجوب قالوا ويتعين عليه أن ينويه من رمضان حكما وانما ثبت رؤية الهلال عند أبى حنيفة اذا كانت السماء مصحبة بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وفي الغيم بعدل واحد رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا وقال مالك لا يقبل الا عدلان وعن الشافعى قولان وعن أحد روايتان أنظهرهما قول عدل واحد ولا يقبل في هلال شوال واحد بالاتفاق وعن أبى ثور يقبل ومن رأى هلال رمضان

وحده صام ثم ان رأى هلال شوال أفطر سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب
 عليه الصوم برؤيته وحده واذا روى الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبل سواء
 كان قبل الزوال أو بعده وقال أحد قبل الزوال للناضية وعنه بعده روايتان
 الى ان قال واتفق الاثثة الاربعة على أنه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في
 وجه عن ابن سريج بالنسبة الى العارف بالحساب اه وسبأني رد ما قاله ابن
 سريج وتأمل ما رواه مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت
 المدينة فقال ابن عباس متى رأيتم الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيته
 قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال ولكننا رأيناه ليلة السبت
 فلا زال نصوم حتى تكمل العدة أو نزاه فقلت أولا نكتفي برؤية معاوية
 وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في شرح العلامة
 الرملي وهو في كشف الغمة للعارف الشعرائي ويكفيك دليلا على كون الحساب لاعمة
 يعول عليه في ثبوت صيام ولا افطار وأن شريعة رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وعلى آله وسلم تأباه وأن الاثثة الاربعة متفقون على عدم اعتباره
 حصر جميع المتون ذلك أعني ثبوت الصوم والافطار في رؤية الهلال وكال
 العدد اذ من البيهيات ان الاقتصار في مقام البيان يوجب الحصر فلو كان
 ثم قول باعتبار الحساب يعول عليه لتعرضوا له بل تعرضوا لكونه لا يعتبر
 (فان قيل) لعل وجه من قال باعتبار التنجيم والحساب * أنه فهم من
 الحديث ما لم تفهمه الاثثة ذوو الالباب * وهو أن المراد بالرؤية فيه الرؤية
 حقيقة أو حكما فيدخل الحساب والتنجيم * قلنا وفوق كل ذي علم عليم
 (والحاصل) ان سبيل المصطفى صلى الله عليه وسلم وأصحابه والاثثة المجتهدين
 وصالح سلف المؤمنين * عدم اعتبار الحساب والتنجيم في ثبوت الصيام
 والافطار كما بيناه لمن يفعل أتم التبیین * وان القول باعتبار ما ذكره
 وثلمة في الدين * يطالب عدم خطورها ببال المحصلين * ومن اطلع على أن
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عول في ثبوت الصيام والافطار على
 الحساب أو أحد من أصحابه أو امام من الاثثة المجتهدين * الذين ينبغي تقليدهم
 فلم يظهره لستفيدة ونكون له من الشاكرين * اذا عقلت ما تلوناه عليكم
 علمت الخطأ الواقع من غالب أهل قرى الريف وهو أنهم يعتمدون في فطرهم

على فطر من معه النتيجة السنوية الصادرة عن التحمين • ويتركون قول صاحب الشريعة وفعله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضی الله تعالى عنهم وما نص عليه جمهور المحققين • وقد علمته فيما سلف علم يقين • وزيادة على ذلك علمهم بأن الحاكم حكم بضد ما يفعلون ولا يجوز بالإجماع كما أن مخالفة حكم الحاكم حيث لم يخالف نصا جليا • والحاصل • أن ما يقع في غالب القرى من الاعتماد على التتابع في ثبوت الصوم والفطر مع التجاهر بذلك ودعاء الناس إليه وترك الامتثال لقول وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وحكم الحاكم وأمر الوالي أمور المسلمين • مع كون السماء في غاية من المصحو خطأ وجهل مبين • يستحقون عليه المقت من الله تعالى والتأديب من ولي أمر المؤمنين • لأن فيه إهمال الشريعة والعمل بالرأى والتحمين • وما سولت له لهم نفوسهم وأبوسرة اللعين • فيلزمهم أن يعملوا التوبة من ذلك ويتعلموا أمر دينهم الوارد عن سيد المرسلين • قال الله علينا وعليهم ووفقنا وإياهم للعمل بشريعة رب العالمين • ﴿ومن ثم سئل﴾ قدوة العارفين • ومرجع العلماء العاملين • ومحبي سنة سيد الأولين والآخرين • سيدي محمد عlish رحمه القوي المتين • بما نصه • ما قولكم فيما وقع من بعض الشافعية مشهورا بالعلم والديانة من اعتماده في ثبوت رمضان وشوال على حسابه سير القمر وعدم اعتباره لرؤية الهلال بالبصر واتفق له مرارا صومه قبل غروب الناس بيوم وفطره قبلهم • كذلك ويطهر ذلك لخواصه وأحبابه ويقلدونه فيه وربما تعدى الأمر لغيرهم فقلده أيضا وكاد أن يتسع هذا الخرق وأهل العلم ساكتون عليه فهل هذا صحيح في مذهب الإمام الشافعي فيجوز موافقتهم عليه أو هو ضلال يجب إنكاره والنهي عنه حسب الامكان وتحرم موافقتهم فيه أفيدوا الجواب • ﴿وقال جاب بما نصه﴾ الحمد لله على توفيقه لطريق الصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله والأصحاب نعم هو ضلال تحرم موافقتهم فيه ويجب إنكاره والنهي عنه حسب الامكان اذ هو هدم للدين ومصادم لصريح حديث سيد المرسلين ووقوعه من ذلك الرجل أدل دليل على جهله المركب وعدم ديانته واختلال عدالته ودناءة همته وعدم مروءته وأن مقصوده الشهرة ولا حول ولا قوة

الا بالله انا لله وانا اليه راجعون والواقع من هذا واتباعه لا يوافق مذهب
 الامام الشافعي ولا غيره من الائمة الذين ينبغي تقليدهم يوم الاحوال العظمى
 وذلك لان عقاد الاجماع على انه لا يجوز لاحد ان يعول في صومه وفطره
 على الحساب مستغنيا عن النظر الى الالهة وانما اختلف العلماء فمن كان
 من اهل الحساب واغنى الهلال هل له ان يعمل على حسابه أم لا فقال
 مطرف بن الشخير من كبار التابعين يعمل في خاصته على ذلك وقاله الشافعي
 في رواية والمعلوم من مذهبه ما عليه الجمهور من انه لا يعمل على ذلك قال
 الامام ابن رشد في كتاب الجامع من المقدمات بعد ان ذكر ان الاشتغال بالنجوم
 فيما يعرف به سمت القبلة وأجزاء الليل جائز بل مستحب وأما النظر في أمرها فيما زاد على
 ذلك مما يتوصل به الى معرفة نقصان الشهور من كالهادون رؤيته أهلها فذلك مكروه
 لانه من الاشتغال بما لا يعني اذ لا يجوز لاحد ان يعول في صومه وفطره على
 ذلك فيستغنى عن النظر الى الالهة بجامع من العلماء وانما اختلف اهل العلم فمن
 كان من اهل هذا الشأن اذا أغنى الهلال هل له ان يعمل على معرفته بذلك
 أم لا فقال مطرف بن الشخير يعمل في خاصته على ذلك وقاله الشافعي أيضا في
 رواية والمعلوم من مذهبه ما عليه الجمهور من انه لا يعمل على ذلك اه وروى ابن
 نافع عن مالك في الامام الذي يعتمد على الحساب أنه لا يقتدى به ولا يتبع اه
 قال ابن العربي كنت أنكر على الباجي نقله عن بعض الشافعية لتصریح أئمتهم
 بلغوه حتى رأيت لابن سریح وقاله بعض التابعين وقد رد ابن العربي في عارضته
 على ابن سریح وبالنسبة ذلك واطال وقال الامام القرافي وقاعدة رؤية الالهة
 في الرضانات لا يجوز اثباتها بالحساب وفيه قولان عندنا وهذا الشافعية والمشهور
 في المذهب عدم اعتبار الحساب قال سنان كان الامام يرى الحساب فأنبت
 الهلال به لم يتبع لاجماع السلف على خلافه وقال الامام القسطلاني في شرح
 البخاري قال الشافعية ولا عبرة بقول المنجم فلا يجب الصوم به ولا يجوز والمراد
 بأشبهه وبالنجم هم بهتدون الاهتداء في أدلة القبلة ولكن له ان يعمل بحسابه
 كالصلاة ولظاهر هذه الآية وقيل ليس له ذلك وصح في المجموع أن له
 ذلك وأنه لا يجوزته عن فرضه وصح في الكفاية أنه اذا جاز أجزاء ونقله عن
 الاصحاب وصوبه الزركشي تبعا للسبكي قال وصرح به في الروضة في الكلام

على أن شرط النية الجزم قال والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير
 خبره في معنى المنجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم القلاني وقد صرح
 بهما معاني المجموع اه (قوله ولا عبرة) أي في نبوته عند الامام وجماعة المسلمين
 وقوله له ان يعمل بحسابه أي في خاصة نفسه بشرط الاغماء وقد علمت ان هذه
 رواية مخالفة للعلوم من مذهب الامام الشافعي مع انهم اختلفوا عليها في الاجزاء
 وعدمه وقوله كالمسألة فيه نظر لفرق الامام القراني بينهما قال والفرق ههنا
 وهو عمدة السلف والخلف ان الله تبارك وتعالى نصب زوال الشمس سببا للوجوب
 الطاهر وكذلك بقية الاوقات فمن علم سببا بأي طريق لزمه حكمه فلذلك
 اعتبر الحاسب المفيد للقطع وأما الاهلة فلم يجعل خروجها من شعاع الشمس
 سببا للصوم بل نصبت رؤية الهلال خارجا عن شعاع الشمس هو السبب فان
 لم تحصل الرؤية لم يحصل السبب الشرعي ولا يثبت الحكم ويدل ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ولم يقل لخروجه عن شعاع
 الشمس كما قال تعالى في الصلاة اقم الصلاة لهدى الشمس أي ميلها اه وقد
 قبله ابن الشاط واه في الذخيرة نحو ذلك ومن المعلوم أنه يجب الاقتصار في القضاء
 والفتوى والعمل على المشهور أو الراجح وطرح الشاذ والضعيف وبالجملة
 لا تنكرو وجود رواية يجوز العمل بالحساب عندنا وعند الشافعية بل نعترف بها
 في المذهبين ولكنها شاذة فيهما ومقيدة بخاصة النفس وبالغيم فبان أن ما وقع
 من هؤلاء القوم ضلال لا يوافق حتى الرواية الشاذة لأنهم يتجاهرون بالصوم
 أو الفطر قبل الناس ويدعونهم اليه مع الصحو وعدم امكان الرؤية اضعف
 نور الهلال فيجب على من بسط الله تعالى يده بالحكم زجرهم وتأديبهم أشد
 الزجر والآداب لينسد باب هذه الفتنة الموجبة للخلال في ركن الدين ومخالفة
 سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله أجمعين والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 من فتح العلي الممالك فالذي يتعين على هؤلاء الناس أن يسعوا في تحصيل
 ما يلزمهم من الاحكام حتى يفقهوا قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
 يحيبكم الله ويتقربكم ذنوبكم وقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس
 عليه امرنا فهو رد وقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان صح الحديث
 فهو مذهبي وقوله لاصحابه اذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله

عليه وسلم فاعملوا بكلام رسول صلى الله عليه وسلم واخبروا بكلامي الخاطئ
وقوله اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يحل لنا
تركه ولا حجة لاحد معه وفي رواية لاحجة لاحد مع قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم وان كثروا لاني قياس ولا في شيء فان الله تعالى لم يجعل لاحد معه كلاما
وجعل قوله يقطع كل قول ويترجروا عن القول بتخصيم الفطر على عدمهم
الناس استنادا لقول من قلده التبعة والاعراض عن قول وفعل رسول الله وصحابه
والائمة المجتهدين ومخالفة حكم الحاكم وأمر والى المسامين وعن اللوم على من
لم يعمل بالحساب فانهم صاروا يشتعون على من يتحرى رؤية الهلال عند الصوم
والإفطار أو سماع المدافع الصادرة عن اذن ولي الامر بناء على حكم الحاكم
الشرعي المبني على ثبوت رؤية العدول للهلال أشد تشنيع ويقولون هذه
ديانة جديدة لا يعول ولا يعمل بها الا فاسق أو مجنون فأنت تراهـم عكسوا
الحقائق فان الله واناب اليه واجمعون ومن الغريب قدوم هؤلاء الناس على مخالفة
الله والرسول وصاحب المذهب مع أن رؤساء أهل المذهب نصوا على انه اذا
علم نص الشافعي لا يجوز مخالفة ولا يعول على خلاف قوله فقد قال الامام
الاصمعي واذا وجد للشافعي نص والتصحيح بخلافه فالاعتماد على نصه اذ
الفتوى في هذا الزمان انما هي على الاصح على طريقتي التقليد له رضي الله
عنه وكان الشيخ أبو حامد الاسفرايني كثيرا ما يقول في تعليقه كنت أذهب الى
كذا وكذا حتى رأيت نص الشافعي على كذا وكذا ثم آخذ بأخص وأترك
ما كنت عليه وقال الامام الاسنوي لا اعتبار مع نص صاحبنا بمخالفة غيره
بل المصير الى النص ولو كان المخالفون له أكثر وقال في المهمات كيف تسوغ
الفتوى بما يخالف نص الشافعي رضي الله عنه وكلام الاكثرين ولا يعول
على تصحيح يخالف ذلك ثم قال ولا شك ان صاحب المذهب اذا كان له في المسئلة
نص وجب على أصحابه الرجوع اليه فيها فانهم مع الشافعي كالشافعي ونحوه
من المجتهدين مع نصوص الشارع ولا يسوغ الاجتهاد عند القدرة على النص
ثم قال هو والاذرعي لا غير لاحد في مخالفة نص الشافعي رضي الله عنه زاد
الاذرعي ومتى وجد للشافعي نص في المسئلة طاح مخالفة الى غير ذلك من
النصوص المذكورة في فتاوى العلامة ابن حجر الكبرى وغيرها واذا كان كذلك

فكيف يصدر هذا الصنع من هؤلاء القاصرين * الذي حادوا به عن السبيل
المستبين * وقد علمت أنهم يصادمون بانعالمهم وأقوالهم حكم الحاكم الشرعي زيادة
على مصادمتهم للاحاديث والنصوص ولم يدركوا أنه على فرض أن الامام الشافعي
رعى الله تعالى عنه نص على العمل بالحساب يرتفع خلافه بحكم الحاكم ويجب
العمل بمقتضى ذلك الحكم فقد سئل العلامة ابن حجر عما نصه إذا غم هلال
شعبان فأكملنا العدة ثلاثين بخاء جماعة من محل بعيد مختلف مطالعه مع مطلع
البلدة التي غم فيها هلال شعبان وشهدوا برؤية الهلال ليلة الثلاثين فثبتت
حاکم حنفى الهلال بشهادتهم فهل يلزم الشافعى بقضاء اليوم الذى أفطره على
ظن منه أنه من شعبان اعتمادا على أن الثبوت الواقع لدى الحاكم الحنفى
رافع للخلاف ويغطى يوم ثلاثى رمضان لو لم ير الهلال ليلة الثلاثين لأكمل العدة
بمقتضى الثبوت المذكور أولا يلزم بقضاء اليوم المذكور لأن العبرة في نحو
ذلك بعقيدته واعتقاده أنه لا عبرة برؤية الهلال بحمل مختلف مطالعه مع مطع
البلدة التي غم فيها الهلال فيجب عليه أمساك يوم ثلاثى رمضان لو لم ير الهلال
ليلة الثلاثين وبما الحكم فيما لو ثبت الهلال لدى حاکم يرى ثبوته بمالم يره الشافعى
من قبول عيب وامرأة فهل يلزم الشافعى العمل بما ثبت لديه وإن كان خلاف
عقيدته أولا يلزمه لأنه يعتقد خلافه بمنوا لما ذكرنا ذلك بما فيه بسط ^{فاجاب}
بقوله حكم الحنفى في ذلك معتبر في مدار الامر عليه ويجب على الناس العمل
بقضيته كما دل على ذلك كلام أئمتنا في مواضع (منها) قول المجموع ومحل الخلاف
في قبول شهادة الواحد مالم يحكم بشهادته حاکم يراه والاوجب الصوم ولم ينقض
الحكم اجماعا اه فایجاب الصوم هنا على العموم وعدم نقض الحكم بالاجماع
مخرج في أن حكم الحنفى في صورة السؤال كذلك حتى يجب على الشافعية
وعبرهم العمل بقضيته صوما وفطرا وقضاء (ومنها) قول الزركشى وغيره خلافا
لابن أبى الدم والسبكى لا يكفي قول الشاهد أشهد أن غدا من رمضان لاحتمال
أنه اعتمادا لحساب أو كان حنبليا يرى إيجاب الصوم صبيحة ليلة الغيم قال في الخادم
لأنه قد يعتقد دخوله بسبب لا يوافق عليه المشهود عنده بأن يكون آخذه
من حساب منازل القمر أو يكون حنبليا يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو غير
ذلك اه فانهم قوله لا يوافق عليه المشهود عنده أنه لو وافقه الحاكم على ذلك

بأن كان قضية مذهبه اعتمد بالشهادة المستندة الى الحساب أو القيم وبالحكم المرتب عليها مع ان ذلك خلاف مذهبنا وحيث قد يستفاد من ذلك أن العبرة بعقيدة الحاكم مطلقا فمتى أثبت الهلال حاكم يراه ولا ينقض حكمه بأن لم يخالفنا صريحا لا قبل التأويل اعتمد بحكمه ووجب على كافة من في حكمه العمل بقضية حكمه (ومنها) ما اقتضاه كلام الدارمي واعتمده الزركشي من أن رمضان يثبت أيضا على الكفاية بعلم القاضي ومعلوم أن القضاء بالعلم منعه بعض المجتهدين ومع ذلك يلزم مقلديه العمل بحكم القاضي به كما اقتضاه صريح كلامهم هنا وكلام المجموع السابق (ومنها) قولهم لا عبرة بريئة تبقى بعد حكم الحاكم اهـ من الفتاوى الكبرى وانظر قوله مع ان ذلك خلاف مذهبنا فإنه نص في أن مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يعول على الشهادة المستندة الى الحساب وما ذلك الا لعدم اعتباره في المذهب وقدم النص على وجوب الصوم على الكفاية اذا حكم بها الحاكم ولو بشهادة عدل واحد حيث رأى ذلك ولم ينقض حكمه اجماعا في عبارة الاتحاف فتلا عن النووي في مجموعته (فتحصيل القول) ان ما يقع من أهل قرى الريف الذين يدعون أنهم شافعيون خطأ وجهل من وجوه ﴿الاول﴾ أنهم يعتمدون الحساب في نبوت الصيام والافطار مع ان الامام الشافعي الذي هو صاحب المذهب لم يعتبره وكذا باقي الائمة كما علمت ﴿الثاني﴾ أنهم يدعون أن أصل المذهب اعتبار الحساب مع أن جميع النصوص متوافقة على أن أصل المذهب عدم اعتباره وانما ذلك قول للسبكي الذي تبعه بعض الحواشي وقد علمت رد المتأخرين عليه ﴿الثالث﴾ أنهم يقولون يتعين العمل بالحساب قولا واحدا وهي دعوى أوهى من سراب ببيعة يحسبها الظما أن ما حتى اذا جاء لم يجد شيئا ﴿الرابع﴾ يزعمون أن العمل به يجزئ عن الصوم اتفاقا وليس كذلك بل على القول به الذي علمت رده فيه خلاف بالاجزاء وعدمه والموافق لنصوص الائمة وقواعد الشرع عدم الاجزاء كما مر من النصوص عليه ﴿الخامس﴾ يعممون العمل به مع أن أصل ذلك القول قاصر على الحساب فقط بشرط القيم وتوسع فيه بعض متأخري المقلدين حتى جعله متعديا لمن صدقه ثم ان بعض الشراح تساهل فقال يجوز للحاسب ان يعمل بحسابه ولا يكن لا يجزئه عن صومه ثم قال بعض آخر يجزئه ثم ان بعض الحواشي توسع في التساهل فقال

بل عليه ثم اتسع الخرق على الراقع فقبل وكذا من صدقه ومثل الحاسب المجرب
وقد علمت علما ضروريا مما رافقه **السادس** أنهم يدعون الناس الى العمل
به ويحثونهم على الفطر والتجارب قبل تمام العدة ونسب رؤية الهلال وهذا
هو الضلال المبين **السابع** أنهم يدافعون به حديث رسول الله تعالى صلى الله
عليه وعلى آله وسلم وفعله وفعل الصحابة والائمة المجتهدين وقد أفتى ابن حجر في كتابه
الأعلام بقواطع الاسلام بكفر من دافع نص الشريعة المقطوع به **الثامن**
أنهم يقولون على التنازع ويعرضون عن سنة رسول الله تعالى صلى الله
عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم من عمل بسنتي فهو مني ومن رغب
عن سنتي فليس مني **التاسع** يذمون من عول في صيامه وافتطاره على ثبوت
رؤية الهلال أركال العدة امثالا لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا شعبان ثلاثين ويقولون هذا رجل خالف الطريق
المستقيم يريد أن يظهر للناس أنه علم ولا يخفى أن في ذلك هداما للشريعة
واحياءا للفتن وكل خصلة شنيعة ربما جر الى سلب الايمان اجارنا من ذلك
وياق المسلمين المنان **العاشر** أنهم يناقضون بأقوالهم وأفعالهم حكم الحاكم
الشريعي الواقع بثبوت الصيام وفعل وقول رؤساء المسلمين وذلك أنه في كثير من
السنين يكون قد مضى من شهر رمضان تسعة وعشرون يوما واستعد القاضي
وصحبه رؤساء العلماء لاختبار من يرى الهلال من العدول فلم تثبت رؤيته فينصرفوا
على أن غدا من تمام الشهر استصحابا للحكم السابق أول الشهر والاصل
بقاء ما كان ثم يخبرون والى الامر بأن غدا من تمام رمضان وبناء على ذلك
يقع الاختبار لعموم الجهات بلزوم الصوم ومع ذلك كله يقول هؤلاء الناس نحن
لانتعبر شيئا من ذلك بل الشهر تم على مقتضى النتيجة ويصحبون مغطرين
ويفتون الناس بأنه يحرم الصوم ويحثونهم على الفطر ومن لم يوافقهم على ذلك
يفسونه ويعتقدون أنه ارتكب كبيرة وأكثرهم يذهب من بلاد الى أخرى وهكذا
لبأس الناس بالفطر ويقتهم بحرمة الصيام ومن أراد أن يشاهد ذلك منهم
فلينذهب الى بلاد الريف في أول رمضان أرمتهاه فانه يرى ما يرى فلا حول
ولا قوة الا بالله ولا يخفى ان هذا اثم كبير وفتنة عظيمة موجبة للفت ودخول
السيرة حيث خالفوا الله ورسوله وأمر الأمير ركونا الى قول من يدعى مشاركته

في علم الغيب الاطراف الخيرة سميته من كسب الجهل وخطيئته الغفارة التي ليس لها نظير القاعة باقعة الاوتاش الذين لا يخافون القهار البصير لقيام الاكثة يعلوهم باعو الرضا بالزهرير تاب الله علينا وعليهم بحاج البشر المذير الحادي عشر يحتقدون انه لا قضاء عليهم مع ان عليهم القضاء باجماع العارفين وكذا الكفارة ان وجد موجبها الثاني عشر لا يقبلون النصيحة من فصحهم من المؤمنين وكل ذلك مداخلات شيطانية لضياح العمل بشريعة رب العالمين فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الثالث عشر انهم اتعبوا نفوسهم فيما يغضب ربهم وذلك ان ساولك سميل المخافة هو النصب الدائم والهلاك المبين والوقوف مع الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الروح والريحان والعروة الوثقى التي يحاسبها ابليس الامين الرابع عشر ان فعلهم المذكور ربما أشعر بكون شريعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لم تكفهم لنقصانها عنهم فكملوها بذلك الخمين واللاتركوا ذلك وعملوا كعمل النبي واصحابه والائمة الذين شاد والدين وفقما الله تعالى وباقي المؤمنين لمتابعة السيد الامين الخامس عشر غاب العوام يقلدون في صيامهم واقطارهم من يعلم اطفالهم القرآن وهو مقلد للتيبة فالعوام يقلدون من قلاد النتيجة وما رأينا أحدا قال بصفة ذلك اذهم لم يعرفوا اسم النتيجة فضلا عن مسميها ولو سئل أحدهم عن وجه صيامه واقطاره يقول نحن تابعون لاينا فلان السادس عشر الغالب ان المعلم المذكور لم يكن معه نتيجة ولم يعرف مامدلوها ولا من هي له وانما يعتمد في صيامه واقطاره على صباح النساء ذجرت عاداتهن أن يصحن على امواتهن أول شهر رمضان ولياتي العيد على حسب زعمهن فبمجرد سماعه لذلك يقول قد دخل شهر رمضان أوجه العيد فتأتى اليه العوام فيسألونه عن دخول الشهر أو خروجه فيجيبهم اعتمادا على صباح النساء فالعوام يقلدونوه وهو يقلد النساء هن يقلدن رئيسهن ابليس وتارة يعتمد في ذلك على ذبح الجزار ويقول هو لا يذبح الا عند مجيئ رمضان أو العيد والجزار يعتمد على صباح النساء السابع عشر لو حضرهم من يعرف ما به دخول الشهر وخروجه وقال الشهر لا يثبت دخوله وخروجه بذلك قال له معلم القرية المذكور العادة جرت بذلك ولا يمكن أن نحول عنها ولو أمرنا رسول الله بتركها ما سمعنا كلامه

وقد مرافقاء الا كاربكفر من قال نحو ذلك ﴿الثامن عشر﴾ ان بعض متبهمهم يقول قد تحريت فوجدت أول الشهر يوم الخميس القابل مثلاً فيقول له من حضره وما أعلمك بذلك مع أنه لم يعض من الشهر الاسبعة وعشرون يوماً مثلاً فيقول علت ذلك من دفتر الاحوال الصادر من المركز فيذكرونه على ذلك ويقولون حضرة الشيخ فلان نبيه يعرف لنا أول الشهر قبل دخوله ﴿التاسع عشر﴾ تجتمع خلفائهم ونسائهم وتلاميذهم ليلة الثلاثين غالباً من رمضان ويوقدون الشموع ويتوجهون الى اضرحة المشايخ وتختلط النساء بالرجال والموتى بالامرد ويتلبسون باقمج السيئات * ويقولون نحن نحكي ليلة العيد ما ذكر رب الكائنات * وان قال لهم قائل من أين عرفتم ان غدا يوم عيد مع ان الهلال لم ير والعدد لم يكمل تقول له خذواهم ونقبائهم ألم تسمع أصوات النساء أيقن عندك شك في دخول العيد بعد سماعها أما ترى الجزار متهمياً للذبح ويسخرون به ويتفيطون منه كأنه تزج الخلافة من أحدهم فأنالله وأنا اليه راجعون ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ﴿العشرون﴾ ان بعض الناس يقول يجب على الحاسب ومن صدقه العمل بمقتضى الحساب سواء أول الشهر وآخره مع ان اجماع الأئمة المجتهدين على انه لا بد في ثبوت هلال شوال من رؤية عدلين كما مر نقله عن عموم متون المذاهب وجميع العرفين للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك وقد مر منها ما فيه الكفاية ﴿وعبارة﴾ شرح مختصر القاضي أبي الطيب الطبري الشافعي ﴿فصل﴾ لا يجوز الفطر قبل استكمال الثلاثين الا بشهادة شاهدين على رؤية الهلال ودليله ما روينا عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أصحاب رسول الله أنه قال وان شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا وانسكوا وحديث ابن عباس وابن عمر قالوا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبل شهادة الواحد في هلال رمضان ولا يقبل في هلال شوال الا شاهدين اهـ (وفي كشف الغم) * للعارف الشعراني وكان عمر رضي الله عنه يقول ان الاهلة بعضها أعظم من بعض فاذا رأيتم الهلال نهرا بعد الزوال آخر يوم من رمضان فلا تفطروا حتى يشهد رجلان ذوا عدل منكم أنهما أهلاه بالامس واذا رأيتموه قبل الزوال اتمام ثلاثين فأفطروا اهـ وقد مر ذلك ومما أيضا

في عبارة شرح المنهج فن ابن هذا الوجوب لاسيما وقد مر أن الخروج من العبادة أصعب من الدخول فيها ﴿ الحادي والعشرون ﴾ يعتقدون أنهم على شيء نعم هو مركب الجهل وبالجمله ﴿ وجوه خطتهم لا يحصرها فكر ولا نقل ﴾ ﴿ فان قلت ﴾ اذا كانت النتيجة لا يعمل عليها لافي صيام ولا افطار فلم عولتم في دخول أوقات الصلاة على الساعة وهي مرجعها النتيجة ﴿ قلنا ﴾ قد مر الجواب عن ذلك في كلام عمدة السلف والخلف الامام القرافي حيث قال والفرق أن الله تبارك وتعالى نصب زوال الشمس سببا لوجوب الظهر وكذلك بقية الاوقات فن علم سببا بأي طريق لزمه حكمه فلذلك اعتبر الحساب المفيد وأما الالهة فلم يحصل خروجها من شعاع الشمس سببا للصوم بل نصبت رؤية الهلال خارجا عن شعاع الشمس سببا فاذا لم تحصل رؤية الهلال لم يحصل السبب الشرعي ولا يثبت الحكم ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ولم يقل لخروجه عن شعاع الشمس كما قال تعالى في الصلاة أقم الصلاة لدلوك الشمس أى ميلها اه وقبله ابن الشاط و له في للخيرة نحو ذلك وهي الحقيقة المصلي لم يعتمد في دخول الوقت على الساعة التي مرجعها النتيجة بل اعتماده على اعتقاده لانه متى اعتقد دخول الوقت جازت صلاته والا فلا كان معه ساعة أم لا الا ترى انه لو كان معه ساعة وعلى مقتضاها دخل الوقت ولكن هو لم يشق بذلك بل اعتقد عدم دخوله لم يجز له أن يصلي تلك الصلاة وماذا لا يكون الشارع عول في دخول أوقات الصلاة على الاعتقاد الصحيح بخلاف الصيام والافطار فان الشارع لم يكلفهما الى الاعتقاد بل انما صحتهم برؤية الهلال بالبصر أو كمال العدد وهذا لاوهم فيه خلافا للقاصرين * الذين يتوقفون في فهم الضرورى المعلوم من الدين * ﴿ فان قلت ﴾ اذا كان الحساب والتنجيم لا يثبت بهما صيام ولا افطار باجماع أئمة المسلمين فما شبهة قول من قال بصحة ثبوت ذلك بهما الذى صار رده معلوما من الدين * ﴿ قلنا ﴾ لاشبهة له غير أنه قد يعثر الجواد اذا المجتهدون غير معصومين فضلا عن أتباع مقلدى متأخرى المتأخرين وهذا لا يشك فيه من عنده أدنى عقل سليم * وصلى الله تعالى على صاحب الشريعة الذى ما ينطق

عن الهوى وسلم ولا يباعه ذوى الطريق المستقيم

*(بيان ما به ثبوت الصيام والافطار عند السادة الحنابلة

حتم الله تعالى لنا وإلهم بحجج جوار)*

قال في دقائق أولى النهى شرح المنتهى يجب صوم رمضان برؤية هلاله لحديث
صومه لرؤيته وأفطره لرؤيته ويستحب ترائى الهلال فان لم يرمع مع محو
ليلة الاثنين من شعبان لم يصوموا يوم تلك الليلة لانه يوم الشك المنهى عنه
وان حال دون مطالعه ليلة الاثنين من شعبان غم أو قتر أو غيمهما كالدخان
والبعد عند ابن عقيل وجب صوم تلك الليلة حكما ظاهريا احتياطا للخروج
من عهدة الوجوب بنسبة أنه من رمضان في قول عمر وابن عمر وعمر بن العاص
وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وأسماء بنتي أبي بكر رضى الله تعالى
عنه أجيب **الحديث** نافع عن ابن عمر مرفوعا انما الشهر تسعة وعشرون
فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له
قول نافع كان عبد الله بن عمر اذا مضى من الشهر تسعة وعشرون يوما يبعث
من ينظر له الهلال فان روى فذاك وان لم يروى يحل دون منظره بحجاب ولا قتر
أصبح مفطرا وان حال دون منظره بحجاب أو قتر أصبح صائما ومعنى اقدروا
له ضيقوا لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه وقدر في السرد * (والتضييق) *
جعل شعبان تسعة وعشرين يوما وقد فسره ابن عمر بفعله وهو راويه وأعلم
بمنه فوجب الرجوع إليه * (ويجزي) * صوم هذا اليوم ان ظهر أنه منه
أى رمضان بأن ثبت رؤيته بموضع آخر لان صومه وقع بنسبة رمضان مستند
شرعى أشبهه الصوم للرؤية * (وتثبت) * تبعنا لوجوب صومه أحكام صوم
رمضان من صلاة تراويح احتياطا لانه عليه الصلاة والسلام وعد من صامه
وقامه بالغفران ولا يتحقق قيامه كله الا بذلك * ووجوب كفارة بوطء في ذلك اليوم
طام يتحقق أنه من شعبان بأن لم يرمع وهو بعد ثلاثين ليلة من الليلة التي
غم فيها هلال رمضان فثبت أن لا كفارة بالوطء في ذلك اليوم * (ولا تثبت) *
بقية الاحكام الشهرية بالنسبة فلا يحل دين مؤجل به ولا يقع طلاق وعتق
معتق به ولا تنقضى عدة ولأمدة ابلاء به ونحوه عملا بالأصل خوفا للنقص

واحتياطاً لعبادة عامة * (أو كرمضان) * في وجوب صومه إذا غم هلاله شهر معين
 فنذر صومه أو نذر اعتكافه إذا غم هلاله احتياطاً * (والهلال) * المرئي نهاراً ولو روى
 قبل الزوال في أول رمضان أو غيره أو في آخره لليلة المقبلة نصالاً نهاليلة روى الهلال
 في غير يومها فلم يحل لها كما لو روى آخر النهار * (والهلال) * يختلف
 في الكبر والصغر والعلو والانخفاض وقسره من الشمس اختلافاً شديداً
 لا ينضبط فيجب طرحه والعمل بما عول الشرع عليه * (وروى) * البخاري
 في تاريخه عن طلحة بن حدرود مرفوعاً من أشراط الساعة أن يرى الهلال
 يقولون ابن ليلتين * (وإذا ثبت) * رؤية هلال رمضان يبدل لزوم الصوم جميع
 الناس * (لحديث) * صوموا لرؤيته وهو خطاب للأمة كافة ولأن شهر رمضان
 ما بين هلالين وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام كحلول دين ووقوع
 طلاق وعتق معاقين به ونحوه فكذا حكم الصوم ولو قلنا باختلاف المطلاع ولكل
 بلد حكم نفسه في طلوع الشمس وغروبها المشتهر تكررها بخلاف هلال رمضان فإنه في
 السنة مرة * (وإن ثبتت) * رؤية هلال رمضان نهاراً ولم يكونوا بينوا النية
 نحو غيم أمسكوا عن مفسدات الصوم لحرمته الوقت وقضوا ذلك اليوم لأنهم
 لم يصوموه وفقاً للأدلة الثلاثة * (ويقبل) * في هلال رمضان وحده خبر مكاف
 لا يميز عدل نصالاً مستور * (لحديث) * ابن عباس جاء أعرابي إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال رأيت الهلال قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده
 ورسوله قل نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً رواه أبو داود والترمذي
 والنسائي * (وعن ابن عمر) * قال تراءى الناس الهلال فآخرت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يريته فصام وأمر الناس بصيامه زواء أبو داود * (ولأنه) *
 خسر ديني لاثمة فيه بخلاف آخر الشهر ولو كان الخبر به عبداً أو أنثى
 كإرواية أو كان أخباره بدون لفظ الشهادة * (ولا يختص) * فهو بحكم حاكم
 * (فيلزم) * الصوم من سمع عدلاً يخبر برؤية دلالته ولو زعم حاكم لجواز أن يكون
 لعدم علمه بحال الخبر وقد يجهل الحاكم من غيره يعلم عدالته * (ويثبت) * خبره
 بقية الأحكام من حلول دين ونحوه تبعاً * (وأما بقية الشهور فلا يقبل فيها
 الأرجلان عدلان بلفظ الشهادة كالنكاح وغيره * (والفرق) * الاحتياط للعبادة
 ولو صاموا ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال قضوا يوماً واحداً * (واجتمع) *

يقول على ولبعد الغلط بيومين * وان صاموا بشهادة اثنين عدلين ثلاثين يوما
ولم يروا هلال شوال أفطروا مع الصحو والغيم لان شهادة العدلين يثبت بها
الفطر ابتداء فتبعاً لثبوت الصوم أولى ولانهما أخبرا بالرؤية الثابتة عن يقين
وه شهادة فلا يقابلها الاخبار بنفي وعدم لاية-ين معه لاحتمال حصول الرؤية
ب-مكن آخر * (ولا يفطرون) * ان صاموا بشهادة واحد ثلاثين ولم يروه
(الحديث) * وان شهد اثنان فصوموا وأفطروا ولان المفطر لا يستند الى شهادة
واحد كما لو شهد بهلال شوال بخلاف الاخبار بغروب الشمس لماعليه من القرائن
ولان صاموا اغيم ثلاثين ولم يروه فلا يفطرون لان الصوم انما كان احتياطاً
فمع موافقته الاصل وهو بقاء رمضان أولى * (الرو) * غم الهلال لشعبان
وغم أيضاً لرمضان وجب تقدير رجب وتقدير شعبان ناقصين احتياطاً لوجوب
الصوم فلا يفطرون قبل اثنين وثلاثين يوماً بالرؤية لان الصوم انما كان احتياطاً
والاصل بقاء رمضان * (وكذا الزيادة) * أى زيادة صوم يومين على الصوم
الواجب لو غم الهلال لرمضان وشول وصمنا يوم الثلاثين من شعبان ثم كملنا
شعبان ورمضان أى فرضناهما كامليين عملاً بالأصل وبان أنهما كانا ناقصين
قاله في المستوعى * (وهن) * رأى الهلال وحده لشوال لم يفطر نصاً
(الحديث) * الفطر يوم يفطرون والاخفى يوم يضحون رواه أبو داود وابن
ماجه ولأثره من معنى عن عائشة وقل حسن صحيح غريب وهو وان اعتقده
من شوال يميناً فلا يثبت به اليقين في نفس الامر لجواز أنه خيل اليه فينبغي
أن يتم في رؤيته احتياطاً للصوم وموافقة للمعاصرة * (والمنفرد) * بمغارة بيني
على يقين رؤيته لانه لا يتيقن مخالفته الجماعة ذكره المجد * (وان) * رأى عدلان
ولم يشهدا عند حاكم أو شهدا ففردهما جهلاً بهما لم يحجز لاحدهما ولا لمن
عرف عدتهما الفطر عند المجد وجزم الموافق بالجواز وتبعه في الاقناع
* (وهن) * رأى الهلال وحده لرمضان وردت شهادته لزمه الصوم وجميع
أحكام الشهر من طلاق وعتق وغيرها * (وأما) * الحساب والتجيم
فلا يعمل عليهما شرعاً في الفطر والصوم لاني حق الحساب والمنعم ولا في حق
من صدقهما لان الشارع انما أوجب الصوم والفطر برؤية الهلال أو كمال العدد
كما تقدم اه فتحصل من عموم مذاهب المجتهدين * ونصوص الأئمة العارفين

المحققين * أنه لا يثبت صيام ولا افطار الا برؤية الهلال أو كمال العدد * كما كان عليه صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه ذرو العدد والعدد والمدد * وأنه لا يعول على قول الحاسب والمنجم حتى بالنسبة لانفسهما * لاسيما في الفطر اذا الخروج من العباداة أصعب من الدخول فيها فهو أعظم أثماً * وأن ما يقع من غالب قرى الريف في كثير من الاعوام من فطرهم قبل رؤية الهلال أو كمال العدد اعتماداً على النتيجة ويخالفون بذلك حكم الاظم الموافق لما جاء به سيد الاولين والاخرين * خطأ وقصود ومركب جهل مبين * يجب عليهم منه المتاب في الحل * والعمل بما جاء به باب النوال * وماذا على هؤلاء الناس * لو عملوا بما في الشريعة من الدوام على ما هم عليه من فطر أو صوم حتى يظهر الهلال أو تكمل العدة فيزول بذلك الاتباس * فيلزم العمل بما تبين ويطرح ما سواه * ليحصل الفلاح بمتابعة خاتم النبيين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ومن تبع هدا * ولكن خفضت بالاكثرة قلوب المعرضين * ورفعت بالانوار هدايا القباين * وفي هذا التزكزية للدركين * والرحيق المختوم هنيئاً للعامين * والصلاة والسلام على سلسبيل البدء والختام * وعلى اله وصحبه وكل من بهدى الرسالة قام * وكان انتهاء غاية التبيان المرام *

تمام ضياء قمر ذي القعدة الحرام * الذي هو من

شهور سنة ست عشرة بعد الثلاثمائة والالف *

من هجرة من احوز روح المقال ومزيد

الشرف * صلى الله تعالى عليه

وعلى آله وسلم كلما بدا بديع

ودام * وتحركت الابحر

لنفع الانام بجود

السلام

ولما رفل ذلك المؤلف في رياض رحيق الختام * ازدادتها بتقريبها كابر الأئمة
الأعلام * فقد قتل رئيس المسلمين وخادم الاسلام * شيخ الجامع الأزهر لازال
محفوظا برعاية من لا ينام * (مانصه) *

(بسم الله الرحمن الرحيم)

لما الحمد يا من أفقت سجال البيان * ودلت صواب المعاني بما شرحت به
من غاية التبيان * وصلاة وسلاما على من آتته السبع المثاني والقرآن *
وانقذت به من الجهالة أهل العرفان * وعلى آله الهادين * وصحابته
الراشدين * ومن تبعهم الى يوم الدين * (أما بعد) * فقد اطلعت على هذا
الكتاب * فاذا هو الباب بل العباب * كتاب جمع نفائس الأقوال *
وعرائس المعاني العوال * فهو حقيق بما سماه به مؤلفه العلامة المفضل غاية
التبيان * لما به ثبوت الصيام والافطار في شهر رمضان * فيأله من كتاب
مستطاب * ولله در مؤلفه العلامة الشيخ محمود خطاب * أكثر الله من
أمثاله * بحمد النبي وصحبه وآله *

(خادم العلم

والفقراء سليم البشري)

وقال قدوة أفاضل المحققين * سيدي الشيخ محمد أبو الفضل لابر حجة لاهياء
عالم الدين * (مانصه) *

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وحزبه * (أما بعد) * فقد اطلعت على
هذه الرسالة المسماة بغاية التبيان * لما به ثبوت الصيام والافطار في رمضان
* فوجدتها حقيقة بهذا الاسم عظيمة في بابها جامعة مانعة في غاية من التحرير
والإتقان * عالية المقدار والشان * تشهد لمؤلفها بكثرة الاطلاع وكل
الدراية * ونهاية التحقيق وعلو الرواية * كيف لا وهو الجهمي الاوحد *
والعلامة الامجد * التقى الصالح * والنقي الناجح * الموفق للخيرات الدينية
* الحريص على الهداية للأمة الامية * حضرة الفاضل الشيخ محمود
خطاب * لازال ناطقا بالحكمة متمسكا بالصواب * (كتبه الفقير اليه

سبحانه محمد أبو الفضل المالكي بالا زهر)

وقال العلامة المحقق * سيدي الشيخ عبد الرحمن البحر اوى دام مجده يشرق

• (مانصه) •

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

قولي في هذه الرسالة هو ماسطره العلامة الشيخ محمد أبو الفضل حرفا بحرف والله
يقول الحق وهو بهدي السبيل • وهو حسبي ونعم الوكيل • (كتبه بيده
القائفة عبد الرحمن البحراوى الحنفى بالأزهر)
وقال الهمام الألعى الأديب • سيدى الشيخ سليمان العبد لازل فى حفظ
الرقيب • (مانصه) •

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

سبحان من أودع فى العلماء بدائع الحكم • وأظهر من مكنونها ما شاء فى كل أمة
من الأمم • فى كل جسد من الاجيال • ترى لهم من الحكم سورا تتلى
وعرائس تجلى مما لا يخطر بالبال • فكم ترك الأول للآخر والمقدم للآل •
تبارك اسم ربك ذى الجلال • والصلاة والسلام على المبعوث بالآيات البينات
• وآله وأصحابه السادات • بينما أتشوق لأن أرى مؤلفا يجمع أقوال
الأئمة فيما ثبت به وجوب صوم رمضان واقطاره • وتشوف أن تراه محررا
يبين خفى أسرار • سهل المتناول عذب المشرب • حائزا من تلك المسائل
ما ينفى بالمأرب اذلاحت على نواحي أهلة غاية التبيان • لما به ثبوت الصيام
والاقطار فى شهر رمضان • فرأيت مؤلفا جاء بما فوق رغبتى • وفائقا على
أمنيتى • فقامت اجلال لذلك • وفرحت بما هنالك • فله در مؤلفه الذى
فاق على أقرانه • ويبدع حكمة حلى جيد عصره وزمانه •
فلا زال شمس فى ارتقاء ورفعة • يجرد ذبول التغير فى قابل العصر
العلامة الأكمل • والتحرير الأتمثل • السبكى محمود محمد خطاب • لازل فى
أعلى رشد وأكمل صواب • آمين • (كتبه بقلمه الفقير المله

سبحانه سليمان العبد الشافعى بالأزهر)

وقال عمدة الافاضل • سيدى عطية الدبلى لازل من جملة الكل سائل • (مانصه) •
• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله رب العالمين • والصلاة والسلام على أشرف المرسلين • سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين • (ثم أبعد) • فقد اطلعت على هذا الكتاب فوجدته موافقا

للاحكام الشرعية فحب العمل بمقتضاه حينما أمكن لأنه في غاية الحسن
والإطافة خصوصاً مع إقامة الأدلة الشرعية وحسن نية مؤلفه والله الموفق للخير
(الفقير عطية الدجلى الشافعى بالأزهر)

وقال فرع سيد الأولين والآخرين * السيد احمد البسيوني حفظ في
كل وقت وحين (مانعه)

*) (بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد الممن جعل الصيام للعباد حنة * وأوجبه عليهم في أوقات معينة
بالادلة * وأنزل في القرآن الشريف يسألونك عن الاهلة * والصلاة والسلام
على سيد الانام * من أنزل عليه يأيتها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام *
وعلى آله وأصحابه الأئمة الاعلام * ما أفطر منظرته وصام * (أما بعد) * فقد
اطلعت على هذه الغرر البهية * والدرر الخالصة النقية * فوجدتها
مزينة بقلائد التحقيق * فائقة غيرها بهاء دلائل التنميق * ساحلة أنوارها
على البدر المنير * لامعة طوالعها على الشبه والنظير * ناطقة بحمد محمودها
بين البرية * شاهدة بأن له بين العلماء فضلاً ومزية * كما لا يخفى على أهل
الفكر والروية * من أفاضل العلماء بالمدسة الأزهرية * وكيف لا وقد رد
التمسك بالنتائج الفلكية * في الصوم والافطار في ديارنا المصرية * بالادلة
القاطعة الشرعية * وغاص بحر التحقيق سالك سبيل الصواب * مستتجيبات
فيكر ما ذكره الأئمة في هذا الباب * لحق علينا أن نحمد أكف السؤال لمن اذا
سئل أجاب * قائلين اللهم احفظ لنا الفاضل العلامة الشيخ محمود خطاب آمين
قاله بلسانه ورسمه بينانه راجي عفوره العلى الفقير
(أحمد البسيوني)

الحنبل بالأزهر

وقال الحبر الجليل * حضرة الشيخ عوض الله المرصفي منح بفضل هادي
السبيل مانعه

*) (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين * وعلى
آله وأهل بيته أجمعين (أما بعد) فقد اطلعت على هذه العرائس * فوجدتها من
أحسن النقائس * اذهى موافقة للصحيح من الاحكام * ومطابقة لاقوال الأئمة

الاعلام * فله در هذا الامام مؤلفها الهمام * وفقى الله واياه * لما يحبه
ويرضاه * آمين * بجاء سيد الاولين والاخرين (الفقير الى الله عز
وجل عوض الله الموصى الشافعي بالازهر)
وقال البارع الكبير سیدی الشيخ سالم عطاء الله البولاقی حفظه البصير (مانصه)
(بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه والتابعين
(أما بعد) فقد اطلعت على هذا الكتاب * فوجدته عين التحقيق والصواب * مزينا
براجح الدلائل * فله در مؤلفه حائز جليل الفضائل * العلامة صفوة الوهاب * الشيخ
محمود محمد خطاب * وفقى الله تعالى واياه اصالح العمل بحاجه خير من تم وكل *
(الفقير سالم عطاء الله البولاقی الشافعي بالازهر)
وقال الفاضل الاجل ذو الافاده * سیدی الشيخ على الجمانی فاز بجتم السعاده
(مانصه)

(بسم الله الرحمن الرحيم) *
الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لا نبي بعده (أما بعد) فقد
اطلعت على هذه الرسالة المسماة بغاية التبيان * لما به نبوت الصيام والافطار في
رمضان * فوجدتها مزينة بقلائد التحقيق * فائقة غير هائيهاء دلائل التوفيق *
فله در مؤلفها الامام الاكمل حضرة الشيخ محمود محمد خطاب وفقى واياه وجميع
المسلمين الله عز وجل آمين
(على الجمانی
الشافعي بالازهر)

تنبيه * سبب تأليف هذا الكتاب أنه في سنة ثمان عشرة بعد الثلاثمائة
والالف من الهجرة النبوية أفطر غالب بلاد الريف يوم ثلاثي رمضان من
غير رؤية هلال فسلوا عن سبب فطرهم ففهم من قال صباح النساء ومنهم من قال
ذبح الجزارين ومنهم من قال اخبار أبينا فلان ومنهم من قال النتيجة الى غير
ذلك مما ذكرت بعضه في هذا المؤلف فأمرهم بعض أهل العلم بالامساك وعرفهم
أن الفطر حرام فلم يسمعوا قوله وقال بعضهم سمعنا الناس يقولون مذهب الشافعي
يحرم صيام ذلك اليوم طبقا لما في النتيجة لان العمل بما فيها واجب تحرم
مخالفته ثم جاءت تلغرافات من مصر الى المديريات للرا كز ومنها الى البلاد بأن

هذا اليوم من رمضان و بناء على ذلك حصل التنبيه من أهل العلم ورؤساء
 البلاد على وجوب الامساك ومع ذلك لم يمتثلوا وصاروا يتجاهرون بتعالى المفطر
 ويفرى بعضهم بعضا على ذلك ويرفعون أصواتهم بدم الصائمين ونحو ذلك
 ويقولون نحن شافعيون ومذهبنا لا يعول على رؤية الهلال لا في صيام ولا افطار
 والواجب العمل بما في النتيجة على عموم الناس كما سمعنا من الشيخ فلان يذكر
 بعض المجاورين وترتب على ذلك فطر غالب من ينسب نفسه لمذهب الحنفية
 والمالكية فسألناهم عن معنى المذهب فلم يعرفوا وعن معنى النتيجة ومن أين
 أتت فلم يعرفوا وقالوا نسمع الناس يقولون فلان شافعي فلان مالكي فقلنا نحن شافعيون
 وسمعنا لناس يقولون النتيجة قلنا كما قالوا فأحضرت أباهم فلانا الذي أشاروا إليه
 فسألته عن سبب قطره وأمره الناس بالفطر فقال سببه أني سمعت زيدا يقول
 الشهر تم على مقتضى النتيجة فأصبحت مفطرا وأمرت الناس بالفطر وأحضرت
 أيضا المجاور الذي نسبوا إليه ما تقدم وسألته عما نسبوه إليه فقال نعم نص
 الشافعي على وجوب العمل بما في النتيجة وحرمة الصوم على عموم الناس في
 ذلك اليوم عملا بما في النتيجة وقال مثل مقالته اشخاص كثير من سبقت لهم
 مجاورة وينسبون نفوسهم لمذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وعن باقي
 الأئمة فأخبرناهم عن حكم المسألة في مذهب الامام المذكور تفصيلا فعند ذلك
 عن لي أن اجمع بعض كلمات تتعلق بهذا الشأن على جميع المذاهب لينتفع
 به ان شاء الله تعالى الطالبون * ويتفرج عن التطاول على مذهب الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه القاصرون الذين يدعون أنهم شافعيون * وخروجا عن
 محظوظ قوله تعالى (امن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى
 ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس
 ما كانوا يفعلون) وقوله صلى الله عليه وسلم (اذا ظهرت البدع وسكت العالم فعليه
 لعنة الله) وامثالا لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم (من رأى منكم منكرا
 فليغيره بيده فمن لم يستطع فبلسانه فمن لم يستطع فبقلبه وهو أضعف الايمان)
 ولذا كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الواجبات وتركهما من الكبائر
 قال العلامة ابن حجر في كتابه الزواجر (ما نصه) الثالثة والرابعة والتسعون بعد
 الثلاثمائة يعني من الكبائر ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اهـ

من الدين كشف العيب عن كل كاذب • وعن كل بدعي أقبال مصائب
ولولا زجل مستلون لهدمت • صوامع دين الله من كل جانب
ومن هنا قال صاحب المدخل (مانعه) ومن قول أهل السنة لا يعذر من اداه
اجتهاده الى بدعة لان الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يعذروا اذ خرجوا
بتأويلهم عن الصحابة فساهم الرسول صلى الله عليه وسلم مارقين من الدين نقله
ابن يونس اه • لشغل الفكر بهذا الصدد نحو ثمانية أيام من غرة شوال الذي
هو من شهور السنة المذكورة أعنى ستة عشر سنة بعد الثلاثمائة والالاب
وأطلت الكلام في ذلك على مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لما
عرفت أنه الحامل على ذلك المشروع ابتغاء مرضاة الله تعالى وحيز توجهت الى
الجامع الازهر في نصف شوال المذكور لاداء ما علينا من اقراء المحروس أخذت
معى ذلك المؤلف بقصد أن يطبع ليكون سهل الحصول لدى المسلمين ثم بدالى
عرضه على اكابر العلماء ليتشرف بنظرهم اليه • وان كان سهواً بالنهوض
لامزيد عليه • فسمع به بعض القاصرين • قصار كانه اطعم الزقوم وسقى فوقه
الفسلين • لوجه من اظهار معالم الشريعة • لان فيه فضيحة ببيان ما هو عليه
من الخصال الشنيعة • وذلك لبوغه من الجهل والعبادة غايه • وطاعته لابليس
حتى بلغ منه النهاية • فلامه على ذلك بعض المميزين • وقال له الواجب عليك
وعلى عموم المدرسين • أن تكونوا لله على مثل هذا التأليف شاكرين • اذ حشد
فيه مؤلفه نصوص كل امام • حتى صار الحق واضحاً قريبا على طرف الثمام •
واضحلت ضلالات الجاهلين • التي ينسبوننا المذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه وهولها من القالين • فالطالب من كل عاقل ان يشكر الله تعالى
على ذلك • لاسيما من كان شافعيًا يدرك ما هنالك • فقال ذلك القاصر نعم هذا
المؤلف عين الصواب • ولا يعرض عن مدحه الاساقط الخطاب • ولكن مؤلفه
رد فيه على بعض المتأخرين • وهم من أفاضل المقلدين • فقال له المميز الرد
الى طريق السداد غير ممنوع • بل حاصل من كل تابع على متبوع • ونص
عليه الامام الشافعي وغيره من المجتهدين والكتب به مشحونه • كما هو بديهي
عند كل من ميز خلاص الرعونة • ما لم يكن القائل الها او معه وما كالمصافي

صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الذي كان بالثؤمنين رحيمًا * لاسمه وأن صاحب
 فلك المؤانف رد على بعض القلدين من المتأخرين * بأقوال وأفعال صاحب
 الشريعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابه والمجاهدين وقواعد الشريعة
 ونصوص المتدسين وغالب المتأخرين * وهذا كله على تسليم أن المؤانف
 المذكور هو الذي رد القول بعدم التعويل على الحساب والتنجيم * والافرد ذلك
 القول واقع من أكابر أهل المذهب كما هو مسطر في ذلك المؤانف وهو ضروري
 لغرض فهمه عقيم * ولذا كتب عليه شيخ الاسلام * وأكابر أرباب المذاهب
 الأئمة الاعلام * أبدع كتابه فاطقة بجلالة التأليف والمؤانف * فهل بعد ذلك
 يخطر بوجه عاقل أن يعاجل بالانكار عليه أو يمتدح * والا كان مسلوب الادراك
 تدعوه الشياطين الى الدمار اثنتا * ويقال له كما قيل لفرعون (وما تنتقم منا الا
 آمنابآيات ربنا لما جاءتنا) وان قلتم هناك دليل صريح صحيح على جواز أولزوم العمل
 بالحساب أو التنجيم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم
 أو أصحابه أو الأئمة المجتهدين * قلنا هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين * اه ما وقع
 بين القاصر والمميز ولولا تركب جهل هذا القاصر * وفقد ادراكه لما هو محسوس
 بحاسة الظاهر * اعرف من سمع قول الامام مالك وغيره من المجتهدين ما من أحد
 الا وما أخذ من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة يعنون به رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما أفاده صاحب المدخل رحمه الله تعالى (والاغرب)
 مما وقع بين المميز والقاصر ما سمعناه عن بعض الناس لما سمع انما نستدل على تقوية
 أقوال المحققين القائمين بأن الصيام والافطار لا يشبهان بحساب ولا تنجيم بفعل
 وقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والسلف من
 قوله ما لنا وأقوال وأفعال النبي وأصحابه والسلف حتى يستدل بها ذلك المؤانف
 اه فعلت أن هذا البعض من ذرية البعض الذي نبه عليه صاحب المدخل
 رضى الله تعالى عنه بعد كلام نفيس (ونصه) فينبغي لطالب العلم بل يتعين عليه
 أن تكون السنة عنده أعظم مطالب ويغار عليها ان تغيرت معالمها بأن ينسب
 اليها ما ليس منها فاذا تعارض لطالب العلم المحافظة على السنة وزيارة من يخالف
 شيئاً منها فالترك لزيارته متعين عليه ولا يجوز له غير ذلك فالهرب الهرب من

الاجتماع بشخص تظهر منه مخالفة السنة وهذا أمر قد عمت به البلوى في
 هذا الزمان وكثرت الطرق واختافت الاحوال وتشعبت السبل وولقات لاحدهم
 مثلا السنة كذا وكذا فابلك بما لا يليق فيقول كان شيخى يفعل كذا وكذا
 وما هذا طريق شيخى وكان شيخى يقول كذا وكذا ويصادم بذلك
 كله السنة الواضحة والطريقة الناجحة ويأليتهم وقفوا عند هذا الحد بل زادوا
 على ذلك الامر الخوف وهو ما بلغنى من أتقى به أن بعض من ينسب الى العلم لم
 تسكأ في مسألة ونقل فيما عن بعض شيوخه نقلا نأياه الشريعة فقال له بعض
 من حضره حديث النبي صلى الله عليه وسلم يرد هذا فأجابه بقوله حديث النبي
 انما يراد للتبرك والشيوخ هم الذين يقتدى بهم وهذا ان كان معتقدا لما قاله كان
 كافرا حلال الدم وان لم يعتقد فمهرتكب لكبيرة عظيمة يجب عليه أن يتوب
 منها مع الادب الموجع اه كلام المحقق صاحب المدخل وكيف يتخيل من كان
 عنده أدنى ادراك عدم صحة الاستدلال على ثبوت الصيام والافطار * بقول وفعل
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والسلف الصالح المشهود
 لهم من المختار * وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله)
 قال مجاهد لا تختاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ حتى يقضيه الله تعالى
 على لسانه وقال الضحاك لا تقضوا أمرا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 غيره لا تأمروا حتى يأمر ولا تنهوا حتى ينهى فمن الادب أن لا تقدم بين يديه بأمر
 ولا نهى ولا اذن ولا تصرف حتى يأمر هو وينهى ويأذن كما أمر الله تعالى بذلك
 في هذه الآية وهذا باق الى يوم القيامة لم ينسخ فالتقدم بين يدي سنته بعد وفاته
 كالتقدم بين يديه في حياته لافرق بينهما عند ذى عقل سليم اه وقال عز وجل
 (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر
 بعضكم لبعض الآية) قال العارفون اذا كان رفع الاصوات فوق صوته صلى الله عليه
 وسلم موجباً لمحو الاعمال فما الظن برفع الآراء ونتاج الافكار على سنته وما جاء به
 صلى الله عليه وسلم فن الوقاحة والغباء والجهال * أن يقول شخص بضد ما فعل
 صلى الله عليه وسلم أو قال * وهو كفر ان قصد به الاستظهار * والافه ومقت
 وطرد وتعرض لدخول النار * اه من المواهب اللدنية وشروحها وقال أبو نجح

العرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة
 مودع فأوصنا قال أوصيكم بتقوى الله عز وجل والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم
 عبد فانه من يعش منكم فسيروا اخلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء
 الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وأياكم ومحدثات الأمور فان كل
 بدعة ضلالة رواه أبو داود والترمذي والآتيان والاحاديث في ذلك كثيرة وقال
 العارف الشعرائي رضي الله تعالى عنه في ميزانه الكبرى وقد كان الأئمة
 المجتهدون كلهم يحثون أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون
 إذا رأيتم كلامنا يخالف ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا
 بكلامنا الحائط ثم قال ومعلوم أن السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من
 حيث أنها بيان لما أجمل في القرآن ثم قال وروى البيهقي في باب صلاة
 المسافر من سنته عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قصر الصلاة وقيل له
 أنا لنجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر فقال للسائل
 يا ابن أخي إن الله تعالى أرسل النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا وإنما
 نفعل ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فقص الصلاة في السفر سنة
 سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وروى البخاري عن ابن مسعود أوائل كتاب
 الفرائض من صحيحه أنه قال تعلموا قبل الطائفتين أي الذين يتكلمون في دين
 الله بالظن والرأي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
 العلم عن المتكلمين في دين الله تعالى بالرأي وكان الامام جعفر الصادق رضي
 الله تعالى عنه يقول من أعظم فتنة تكون على الأمة قوم يقيسون في
 الأمور برأيهم فيصرون ما أحل الله ويحرمون ما حرم الله اه وكان عمر بن
 الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله روح
 نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوجي عنه حتى أغنى أمته كلهم عن الرأي
 وكان الشعبي يقول سيجي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهدموا الاسلام بذلك
 وكان عمر بن عبد العزيز يقول أكار الناس هم أهل السنة وأصاغرهم هم
 أهل البدعة وروى الشيخ محي الدين في الفتوحات المكية بسنده الى الامام

أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول إياكم والقول في دين الله تعالى بال رأي
وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل وكان يقول عليكم بأثر من سلف
وأياكم ورأي الرجال وإن زخرفوه بالقول وكان يقول إياكم والبدع وعليكم
بالأمر الأول العتيق وقال الإمام محمد الكوفي رضي الله عنه رأيت الإمام
الشافعي رضي الله عنه بمكة وهو يفتي الناس ورأيت الإمام أحمد واسحاق بن
راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل
تركنا عقيل من دار فقال اسحاق رويانا عن الحسن وأبراهيم أنهما لم يكونا
يرياه وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لاسحاق لو كان غيرك موضعا لك
أفركت أذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء
ومجاهد والحسن وهل لأحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بأبي
هو وأمي وزوي الحاكم والبيهقي عن الإمام الشافعي أنه كان يقول إذا صح
الحديث فهو مذهبي قال ابن حزم أي صح عند أو عند غيره من الأئمة وفي
رواية أخرى إذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الخاطئ وكان
يقول إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يحل لنا تركه
ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كثروا لاني
قياس ولا شيء ذكره البيهقي في سنته في باب أحد الزوجين يموت ولم يفرض
صدقا وقال الشافعي في باب الصيد من الأم كل شيء خالف أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه رأي ولا قياس فان الله تعالى قطع
العدول بقوله صلى الله عليه وسلم فليس لأحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر به
وقال في باب المعلم بأكل من الصيد وإذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبدا وقال في باب العتق من الأم وليس في قول
أحد وإن كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة ونقل ابن الصلاح في
علوم الحديث أن الشافعي قال في رسالته القعدة بعد أن أتى على الصحابة
بما هم أهلها والصحابة رضي الله تعالى عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد
وورع وعقل وفي كل أمر استترك به علم وآراءهم لنا أحد وأول من رأينا

عندنا لانفسنا اه ثم قال الامام الشيعاني في كتابه المذكور فقد بان لك بما نقلناه عن الائمة الاربعة وغيرهم أن جميع الائمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وأنهم كلهم متزهون عن القول بالرأى في دين الله وأن مذاهبهم كلها محررة على الكتاب والسنة كتحرير الذهب والجواهر وأن أقوالهم كلها ومذاهبهم كالثوب المنسوج من الكتاب والسنة سداً ولحمته منهما اه وفي المدخل بعد كلام شريف فن له عقل فايرجع الى عمل السلف ويترك الحدث في الدين وفيه أيضاً يطلب من العابد أن يكون حذراً من مخالفة السنة فان من خالف السنة خالف الحق ومن خالف الحق هلك اه والكلام في ذلك شرحه يطول فهل بعد ذلك يتأتى لعقل أن يقول بعدم تعيين الرد بأقوال وأفعال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والسلف على من خالفهم من بعض متأخري المتأخري المقلدين على أنه لو كان في المسألة قولان للامام الشافعي أو غيره من المجتهدين ثم علم أن أحدا القولين موافق لفعل وقول السلف دون القول الآخر لتعين على غير المعتوه أن يعمل بالموافق ويطرح المخالف فما بالك بموافقته لأقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف فما ظنك بقول اتفقت عليه جميع المجتهدين وهو موافق لفعل وقول سيد المرسلين وأصحابه وهو القول بعدم التعويل على الحساب والتنجيم في نبوت الصيام والافطار ولا يذهب عليك قوله صلى الله عليه وسلم المنتقم (الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له) وتقدم شرحه فانت تراه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصيام والافطار بغير رؤية الهلال أو كمال العدد وما أتوه أن من عنده أدنى أدراك أن يشك في لزوم العمل بذلك ومع ذلك لم يخطر بوهي أن كتابتي تصل ايده من يسمع بتلك الهوام * والا ما كتبت لما هو معلوم أن من خاطب الجماد أو نحوه لغير نكته يعود عليه اللام * وانما أعني حصولها في يد العارفين * الذين يضافون المقام بين يدي أسرع الحاسبين * ويدورون مع الحق حيث دار * ولو ظهر على يدي قن صغير لا يعاباه ولا اليه يشار * كما هو اللائق بمن آمن برسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم

وأدرنا أن الفاعل الله الواحد القهار * المانع ما شاء لمن شاء رغما عن أنفسه من
 الحد وجار * فإذا رأوا صوابا كانوا لله عليه شاكرين * وإن رأوا ضده أرسلوا
 اليه ليمظهم له لما كانوا ديدن المؤمنين * وبهذا تزول الظلمات وتتم
 الفوائد والانوار * ويختم على أفواه القاصرين الأشرار *
 والصلاة والسلام على المنزل عليه ﷺ فمن اهتدى فانما
 يهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عليها وما أنا
 عليكم بوكيل ﷻ وعلى آله وأصحابه الباذلين
 ﷺ في متابعتهم صلى الله عليه
 وسلم وكل من نحا
 هذا السبيل

(م)